



فلاح

العدد السادس والتسعون - يوليو 2021

أطرا "صرعة" المهجرة
تصمد في مصارعة
الاحتلال..
تقاوم التهويد

الاحتلال ينفذ عمليات هدم
وتجريف في القدس
المختلة





جريمة الاعتقال الإداري.. سياسة خرق القانون بالقانون دون رقيب ولا حسيب

من سكان الأراضي الفلسطينية المحتلة سنويا من الاعتقالات الفردية والجماعية ويتعرضون على أثرها الى شتى اشكال المعاملة السيئة والعقوبات القاسية من اهمال طبي وظروف اعتقال غير ملائمة ومنع الزيارات العائلية والتعذيب الجسدي والنفسي.

وبدلاً من النظر الى احكام القانون كبوصلة أخلاقية، فان سلطات الاحتلال تسخرها كمرشد في الانتهاك المنهجي لحقوق الانسان، فبالرجوع للقانون الدولي، نجد انه في الوقت الذي أجاز فيه "الاعتقال الإداري" في ظروف استثنائية محددة وبشكل ضيق وهي الأسباب الأمنية القهرية وذلك استناداً الى المبدأ العام القائل بأن حرية الأشخاص هي القاعدة، والاعتقال هو الاستثناء، فإننا نجد ان إسرائيل تتذرع بالظروف الاستثنائية لأخذ اذن خاص لممارسة اعتقالاتها الإدارية بحجة الدوافع الأمنية وما تدعي انها ملفات سرية ترفض كشفها، الامر الذي يجعل الاعتقال الإداري -بالشكل الذي تستخدمه قوات الاحتلال محظور في القانون الدولي ومخالفة صريحة للقوانين والأعراف الدولية خاصة للإعلان العالمي لحقوق الانسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية والمدنية، ولاتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية المدنيين وقت الحرب لعام 1949.

وفي ظل عدم احترام الحد الأدنى من الضمانات التي ينص عليها القانون الدولي فيما يتعلق بتلك الممارسات والانتهاكات الجسيمة المستمرة من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي، يخوض

الجدير بالذكر انها سياسة قديمة حديثة انتهجتها السلطات الإسرائيلية، ضد المواطنين وتستند إجراءات الاعتقال الإداري المطبقة في إسرائيل والأراضي المحتلة إلى المادة (111) من أنظمة الدفاع لحالة الطوارئ التي فرضتها السلطات البريطانية عام 1945، ولقد اعادت السلطات الإسرائيلية المحتلة استخدام هذه السياسة وبشكل متصاعد منذ السنوات الأولى لاحتلال الضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967.

اما عملياً، فالوضع القائم لا يخضع لأية ضوابط او بالإمكان القول انه أصبح إجراءً ممنهجاً تلجأ اليه سلطات الاحتلال الإسرائيلي كخيار سهل لتبرير احتجاز المواطنين دون تهمة او محاكمات؛ متذرة بالأسباب الأمنية والسرية والتي قد تكون ليست سوى مجرد ذرائع لا تمت لاي اساس من الصحة، اذ تعرض عدد كبير من المعتقلين الإداريين لفترات طويلة من التحقيق، ولم تثبت عليهم أي تهمة أمنية، أو مخالفة يعاقب عليها القانون، حتى أصبح التعريف الفعلي للاعتقال الإداري الممارس من قبل سلطات الاحتلال في الوقت الحالي هو مجرد وسيلة للتنكيل وللانتقام الفردي والعقاب الجماعي بحق الفلسطينيين.

مع العلم انه لم تسلم اية فئة من أوامر الاعتقال الإداري، اذ طالت كافة الفئات العمرية والاجتماعية ومن النخب المثقفة والأكاديميين والأطباء والمعلمين والمحامين والصحفيين وطلبة الجامعات ورجال الدين والشيوخ والأطفال والنساء؛ اذ يعاني الالاف

مما لا شك فيه ان استمرار الممارسات والانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الشعب الفلسطيني منذ بدء الاحتلال لا ينفك في تصاعد ممنهج في ظل عدم وجود الحد الأدنى من احترام قوات الاحتلال الإسرائيلية لأية معايير دولية او شرائع قانونية وإنسانية او قرارات أممية، وفي المقابل نجد سلسلة من الإجراءات النضالية والبطولية التي يقوم بها أبناء الشعب الفلسطيني لمواجهة ومجابهة الاحتلال الإسرائيلي، فعلى سبيل المثال لا الحصر يمكننا القول انه لا يكاد يمر عام واحد دون ان يعود الاضراب الفردي والجماعي عن الطعام ليكون أحد وسائل رفض الأسرى والمعتقلين لسياسة السجن الإسرائيلي المحتل.

ومن هنا جاءت ضرورة تسليط الضوء والتركيز على قضية الاعتقال الإداري بشكل خاص كجزء لا يتجزأ من تلك الممارسات التعسفية التي لم يعد بالإمكان التغاضي عنها وعن المخاطر الناجمة عنها اذ تطال فئات واسعة من النشاط في القطاعات المختلفة وتهدف الى الضغط عليهم وتهديدهم بهدف اخماد عزيمتهم واصرارهم عن دفاعهم المشروع عن وطنهم.

ويمكن تعريف الاعتقال الإداري -نظرياً- على انه الاجراء الذي يحتجز بموجبه الشخص بدون توجيه تهمة له بصورة رسمية ودون تقديمه الى المحاكمة؛ وذلك بموجب امر اعتقال اداري يصدر عن سلطة غير قضائية، وتتراوح الفترة من شهر الى ستة أشهر قابلة للتجديد أي انها قد تمتد لأجل غير مسمى، ومن

مجلة شهرية تصدر عن
قطاع فلسطين والأراضي العربية المحتلة
(جامعة الدول العربية)



رئيس التحرير
أ. د. سعيد أبو علي

مدير التحرير
د. دعاء الشريف

إخراج فني
محمد المتولي

للمقترحات و الآراء
02-25777217

الموقع الإلكتروني
www.lasportal.org

البريد الإلكتروني الخاص
بمجلة فلسطين في شهر
palestine.inmonth@las.int

طباعة وتنفيذ مطبعة
جامعة الدول العربية
المعادي

إسرائيل لوقف سياسة الاعتقال الإداري والإفراج الفوري عن كافة المعتقلين الإداريين خاصة في ظل جائحة كورونا الحالية، والدفع باتجاه مقاضاته ومساءلته أمام العدالة الدولية.

وليتضامن الجميع مع هؤلاء ممن لا يملكون سوى امعائهم كسلاح وحيد للتصدي لسياسات وممارسات الاحتلال والذين يؤكدون من خلال خوضهم معركة الأمعاء الخالية.

أن الحقوق تنتزع ولا توهب
وأن إرادة الشعب الفلسطيني وصموده
تثبت عجز الاحتلال مهما كانت القوة
التي يمتلكها
وأن حرية فلسطين وشعبها قادمة لا
محالة

وأن الدولة الفلسطينية المستقلة
وعاصمتها القدس وانتصار إرادة هذا
الشعب المناضل حقيقة وحتمية التاريخ.

أ. د. سعيد أبو علي
الأمين العام المساعد لشئون فلسطين
والأراضي العربية المحتلة بالجامعة
العربية

الأسرى والمعتقلون الإداريون - وهم
الفئة الجوهرية في تاريخ كفاح الشعب
الفلسطيني - عديد الأشكال النضالية
لمواجهة الاحتلال من خلال امتناعهم
عن المثول الكلي أو الجزئي أمام المحاكم
العسكرية وصولاً إلى الإضراب الفردي
والجماعي عن الطعام، وقد نجحت
عدة تجارب فعلياً في ثني الاحتلال في
كثير من المحطات من التغول والإمعان
بممارساته التعسفية ضد الأسرى
والمعتقلين الإداريين، وكان آخرها
انتصار الأسير الغضنفر أبو عطوان
والذي تم الإفراج عنه بعد 65 يوماً من
الإضراب عن الطعام، وما تم إبانها من
قيام عدد من مؤسسات الأسرى على
رأسهم هيئة شؤون الأسرى والمحررين
لإطلاق حملة تحت عنوان (الحملة
الوطنية والدولية للدفاع عن الأسرى
وإنهاء الاعتقال الإداري).

ولطالما حملت الأمانة العامة لجامعة
الدول العربية لواء الدفاع عن حياة
المعتقلين الإداريين المضربين عن الطعام
وغيرهم من الأسرى، بتحميل المسؤولية
الكاملة عن معاناتهم وأرواحهم لسلطات
الاحتلال الإسرائيلي التي لا تزال هي
الوحيدة في العالم التي تستخدم الاعتقال
الإداري سيفاً مسلطاً على رقاب الشعب
الفلسطيني، وتستخدم المعتقلين كرهائن
سياسيين، وفق إجراءات مخالفة للقانون
وللشرائع الإنسانية والدولية.

من هنا، تجدد الأمانة العامة دعوتها
للمؤسسات الدولية والإقليمية والحقوقية
والإنسانية للتدخل والانتصار لقيم العدالة
والحرية، وإلزام سلطات الاحتلال
باحترام وتطبيق القانون الدولي، خاصة
اتفاقية جنيف الرابعة، لوضع حد لمعاناة
المعتقلين الإداريين وتعرية الإجراءات
القضائية والعسكرية الممارسة من
قبل قوات الاحتلال، والضغط على

ص 4 قضايا العدد - أطلال "صرعة" المهجرة
تصعد في مصارعة الاحتلال.. تقاوم التهويد

ص 16 القدس في شهر

ص 24 الأسرى والمعتقلون الفلسطينيون

ص 28 إسرائيليات

ص 32 انتهاكات وعنصرية

ص 37 الاستيطان والجدار

ص 46 فلسطين والجامعة العربية

ص 50 نوافذ

ص 52 حكاية صورة - رسام يتغلب على مرضه ويترجم موهبته إلى لوحات فنية فريدة



بقلم: د. دعاء الشريف

أطلال "صرعة" المهجّرة تصمد في مصارعة الاحتلال.. تقاوم التهويد



صورة لموقع قرية "صرعة" المدمّرة كما يبدو من الجو، سبتمبر 2014.

صرعة في التاريخ

النكبة هي الكارثة التي حلّت بأبناء الشعب الفلسطيني عام 1948، إثر قيام القوات الصهيونية (الإسرائيلية لاحقاً) بعملية تطهير عرقي واسعة هدفت فيها إلى إخلاء فلسطين من سكّانها الأصليين، في سبيل إقامة دولة قومية لليهود، وكان

لشعب وأرض فلسطين، هي ليست مأساة محلية، بل هي كما ذكر المؤرخ البريطاني "أرنولد توينبي" في شهادته على نكبة فلسطين: "إن مأساة فلسطين ليست مأساة محلية.. إنها مأساة العالم، لأنها ظلّ يُهدد السلام العالمي". أو كما عرّف المؤرخ الإسرائيلي "إيلان

احتلال فلسطين - مثلما ذكر - الصحفي البريطاني المتخصص في قضايا الشرق الأوسط "ديفيد هيرست": "أسوأ من الاستعمار مقارنةً بالاستعمار الأوربي، لأن الهدف لم يكن استغلال أهل البلد، بل طردهم". هذه النكبة التي أدت إلى حدوث مأساة



عاصمة لـ "إسرائيل".

وقد تعرضت القدس للعديد من الإجراءات العنصرية، تراوحت بين هدم أحياء بكاملها، مثل: حي المغاربة، ومصادرة الأراضي لإقامة المستعمرات، وهدم المنازل العربية أو الاستيلاء عليها، والضغط على السكان العرب من أجل ترحيلهم.

ترافقت النكبة بالعمل مباشرة على تصفية الملاح العربيه للبلاد، وبعمليه تدمير المشهد الفلسطيني من خلال تغيير المشهد الثقافي والاجتماعي والرمزي كذلك. وبدأت معها عمليه عبرة وتهويد مزدوجة، إذ حوّلت مساكن وبيوت اللاجئين الفلسطينيين المفرغة - في الكثير من المدن العربيه- إلى مساكن لاستيعاب المهاجرين اليهود، من جهة، وجرى إحلال تسميات جديدة توراتية

لقتل وجرح آلاف الفلسطينيين. وعمدت القوات الصهيونية - خلال الحرب وبعدها- إلى تدمير ومحو قرى ومعالم مدنيّة كاملة؛ إذ دمّرت هذه القوات مئات القرى الفلسطينيّة تدميرًا كاملاً، وأخلّت خمس مدن (صفد؛ بيسان؛ طبريا؛ بئر السبع؛ المجدل) من سكّانها العرب إخلاءً تاماً. كما واجهت الأحياء الغنيّة في القدس (كالقاسمون، والبقعة، والطالبيّة) المصير نفسه.

فقد قامت المنظمات الصهيونية المسلحة في 28/4/1948 باحتلال الجزء الغربي من القدس، وقامت بقتل 39 قرية وتهجير 97950 ساكناً من أهلها، وفي عام 1967 تم احتلال الجزء الشرقي منها، وفي 27/6/1967، أقر الكنيست الإسرائيلي ضم شطري القدس، وفي 30/7/1980 أصدر الكنيست قراراً يعتبر القدس الموحدة

بابيه“ مصطلح ”النكبة“ قائلاً:
 ”لسنوات طويلة بدا مصطلح ”النكبة“،
 الكارثة الإنسانية، مصطلحاً كافياً
 لتقديم (وصف) كل أحداث العام 1948
 في فلسطين، وتأثير تلك الأحداث على
 حياتنا اليومية. أعتقد أن الوقت قد حان
 لاستخدام مصطلح آخر، وهو ”التطهير
 العرقي“ في فلسطين“.

وهذا هو في حقيقة الأمر، أقرب توصيفٍ لما حدث في نكبة 48 للشعب الفلسطيني، فقد أدّت عمليّات التطهير إلى طرد نصف السكّان الفلسطينيين من أراضيهم، و85% من الفلسطينيين الذين كانوا يعيشون فيما أصبح يُعرف لاحقًا بـ"دولة إسرائيل".

حَوْل هؤلاء الفلسطينيين إلى لاجئين يعيشون في الدول العربية المجاورة، إضافة إلى الضفة وغزة، بالإضافة

وصهيونية ويهودية مكان الأسماء الفلسطينية.

من جهة أخرى، غيّرت أسماء الشوارع والأحياء والمدن في إطار محو الهوية الفلسطينية والتأسيس لدولة يهودية مكانها. وأفضى تدمير المركز المدني الفلسطيني إلى إعاقة مسارات التطور والحداثة التي كانت آخذة بالتطور أساساً في المدن، وتركت أثراً مباشراً على حاضر الفلسطينيين ومستقبلهم فضاءً خلال عمليات النهب والتدمير جزء كبير من الإرث الثقافي الفلسطيني - ولا سيما المكتوب منه - بما في ذلك المكتبات العامة، والصحافة المطبوعة وسجلات الملكية، وسجلات المعاهد والمدارس والمستشفيات والمصارف وانهيار البنية التحتية.

ونحن في قضية هذا العدد سوف نبحث حول قرية "صرعة" العربية. وكيف صمدت الحضارة والتواجد العربي الكنعاني فيها على مدار 7000 عام شاخصة للعيان، إلى أن قامت المنظمات الصهيونية الإرهابية وسلطات الاحتلال لاحقاً بتدميرها وتهويدها وتحويلها إلى مستوطنة "كيبوتس تسورعة".

"صرعة" الكنعانية في العصر البرونزي المبكر

نشأت "صرعة" (بمعنى خربة أو زنبور) منذ عهد الكنعانيين فوق رقعة متموجة من الأقدام العربية لجبال القدس، على تلة يرتفع 375م فوق سطح البحر، ويراوح ارتفاع القرية بين 200 و 275م فوق سطح البحر.

تسلقت المباني الجنوبية في القرية السفوح حتى قمة التل، في حين قامت المباني الشمالية على سفحه الشمالي الشرقي. تُطل "صرعة" على وادي الصرار الذي يجري على مسافة 2 كم إلى الجنوب منها، على ارتفاع أقل من 200 م فوق سطح البحر. يقع موقع صرعة على ارتفاع حوالي 1150 قدماً (350 متراً) فوق مستوى سطح البحر.

و"صرعة" الحالية الكنعانية، هي جزء لا يتجزأ من مدينة ييبوس (القدس)، وقد عملت البعثات الأثرية التي بدأت حفريات في القدس منذ القرن التاسع عشر حتى الآن على تقديم صورة جيدة عن تاريخ القدس حتى قبل أن تتحول إلى مدينة عندما كانت مجرد مجتمع صغير حول نبع جيحون وبعد أن صارت مدينة والمراحل التي مرت بها هذه المدينة خلال العصور التاريخية كلها.

ولعل من المفيد أولاً التعرف على الطبقات الحفرية (Stratification) لمدينة القدس حيث قسمت طبقاتها الأرضية الأثرية إلى حوالي (21)

وقد وصف "موشيه ديان"، بصورة واضحة، عملية تهويد وتحويل فلسطين إلى "إسرائيل" في محاضرة له أمام مجموعة من الطلبة في معهد التخنيون بتاريخ 19/3/1969، وقد نشر عنها في صحيفة هآرتس بتاريخ 4/4/1969، ما يلي:

"لقد حلت قرى يهودية مكان قرى عربية. ليس في مقدوركم أن تعرفوا اليوم حتى أسماء تلك القرى العربية. وأنا لا ألومكم، فكتب الجغرافيا لم يعد لها وجود؛ بل إن القرى العربية ذاتها لم يعد لها وجود. لقد حلت نهلال مكان معلول، وجبعات مكان جبع، وسريد مكان خنيفس، وكفار يهواشوع مكان تل الشمام، لا يوجد مكان واحد مبني في الدولة لم يكن فيه سكان عرب في الماضي".

◀ خومري عز 3 / מקורות בנושא "שמות מקומות"

שמות

"ישובים יהודיים נבנו במקום כפרים ערביים. אתם אפילו לא יודעים את השמות של אותם כפרים ערביים ואני לא מאשים אתכם בגלל שספרי הגאוגרפיה לא קיימים יותר. לא רק הספרים אינם קיימים, אלא גם הכפרים הערביים אינם. נהלל קם במקום מעלול; קיבוץ גבת במקום ג'בתה; קיבוץ שרید במקום חוניפיס; וכפר יהושע במקום תל אלשומן. אין מקום אחד בנוי בארץ שלא הייתה בו אוכלוסייה ערבית בעבר".

מתוך נאום של משה דיין בפני סטודנטים בטכניון שהתקיים ב-19.3.1969, עיתון "הארץ", 4.4.1969

الكلام الذي قاله "موشي دايان" أمام الطلبة في معهد التخنيون بتاريخ 19/3/1969

الموجودات الفخارية الدالة على حضارة تلك الحقبة. ودلت الأثرية المكتشفة كذلك على اهتمام الإنسان بالزراعة في العصر البرونزي المتقدم، حيث وجدت المواد والأدوات الزراعية الدالة على أن المنطقة كانت صالحة للزراعة بكل المقاييس.

وقد ذكرت قرية "صرعة" الكنعانية في رسائل تل العمارنة بين 1350 و1335 قبل الميلاد، وذلك عندما أرسلت أم ملكة والتي تُسمى: NIN-UR.MAH والملقبة بـ "سيدة الأسود"، مؤلفاً من رسالتين إلى الفرعون، ملك مصر القديمة.

EA 273: "From a queen mother"
Say to the king - (i.e. pharaoh), my lord, my god, my Sun: Message of NIN-UR.MAH.MEŠ, your handmaid. I fall at the feet of the king, my lord, 7 times and 7 times. May the king, my lord, know that war has been waged in the land, and gone is the land of the king May the king, my lord, take cognizance of his land, and may the [k]ing, my lord, kn[ow] tha[t] the 'Apiru wrote to Ayyaluna and to Sarha, and the two sons of Milkilu barely escaped being killed. May the king, my lord, know of this deed. —EA 273, lines 1–26 (complete).

EA 273: "من أم ملكة"
قل للملك - (أي فرعون)، سيدي،
NIN-UR. شمس: رسالة

1. التخطيط المعماري الدائري في شكل البيوت.
2. إدخال الشكل المربع في البيوت وحفر الآبار فيها.
3. الاعتماد على الأعمدة الكبيرة وسط البيوت.
4. الشكل الدائري للأسوار. وقد عُثر فيما بعد على قواعد الأعمدة التي كانت تحمل سقوفاً لأبنية إضافة إلى

طبقة أساسية.

أُكتشفت في الطبقة 20 آثار المدينة التي تعود للعصر البرونزي المبكر عند التقاء نقطة وادي الجوز مع وادي القديرون والتي يُقدر زمنها بحوالي 3200 ق.م. وقد أظهرت الحفريات أن عمران المدينة المكتشفة يتميز بما يلي:



مذبح حجري في "صرعة" يعود للعصر البرونزي



معصرة النبيذ الحجرية في "صرعة" تعود للعصر البرونزي المبكر

وتم تخزين الزيت في أوعية فخارية، واستُخدم زيت الزيتون في الطبخ، سواء في القلي أو كعنصر في الوصفات، ويمكن استخدامه كتوابل، وإضافة الروائح إلى الزيت واستخدامها كعطر.

كان زيت الزيتون يُحفظ أيضًا في مصابيح صغيرة ويُحرق لإضاءة المنزل.

بالفعل في العصر البرونزي، تم التعرف على الاختلافات الإقليمية في النبيذ وزيت الزيتون في مدينة القدس، وفي قرية "صرعة" الكنعانية، تكمن القيمة التجارية لأنواع النبيذ وزيت الزيتون في أرض كنعان ومدنها، في جاذبيتها للناس من الأراضي المجاورة.

ومع بداية العصر البرونزي المبكر، تم تصدير كل من النبيذ وزيت الزيتون إلى مصر. وقد عُرفت قرية "صرعة" أيضًا باسم "صريا" في العهد الروماني.

الفترة العثمانية

تم دمج قرية "صرعة" في الإمبراطورية العثمانية في عام 1517 مع بقية فلسطين، وتظهر في سجلات الضرائب لعام 1596 كقرية في منطقة الرملة تحت لواء (منطقة) غزة التي يبلغ عدد سكانها 17 أسرة مسلمة، تقدر بنحو 94 شخصاً.

دفع سكانها الضرائب على عدد من الغلال، بما في ذلك القمح، الشعير، الزيتون، الماعز وخلايا النحل ما مجموعه 6000 أكجة.

وقد ذكر عالم الكتاب المقدس "إدوارد روبنسون" أنه مر بالقرية سنة 1841، بعيد مغادرته قرية اللطرون⁽¹⁾ الواقعة على طريق القدس - يافا، وقد وصف "المساحون البريطانيون"، الذين وضعوا كتاب "مسح فلسطين



رسالة EA 273 من رسائل تل العمارنة بعنوان "من أم ملكة"

ذات موقع أثريّ يحتوي على مغائر ومداخن وصهاريج منقورة في الصخر، ومعصرة ومذبح.

قامت المنظمات الصهيونية المسلحة بهدم القرية وتشريد أهلها البالغ عددهم عام 1948 حوالي (394) نسمة، وعلى أنقاضها أقام الصهاينة مستوطنة (تاروم) ومستوطنة (كيبوتس تسورعة) عام 1948. بلغ مجموع اللاجئين من هذه القرية في عام 1998 حوالي (2422) نسمة. هناك صخرة مسطحة تحيط بالأنقاض في القرية عليها آيات قرآنية وتاريخ 1355 هجرية.

وقد دلت المكتشفات الأثرية في قرية "صرعة" على عصر الزيتون في معاصر الحجر.



MAH.MEŠ، خادمتك. أسقط عند قدمي الملك، يا سيدي، سبع مرات وسبع مرات. ليعلم الملك، سيدي، أن الحرب قد دارت في الأرض، وذُهِبَ أرض الملك، يا سيدي، بالفرار. أرجو أن يطلع الملك، سيدي، على أرضه، وليكن سيدي أن يكتب إلى أيلونا وإلى سارحة (صرعة)، وبالكاد نجا ابنا ميلكيلو التعرض للقتل. عسى الملك، سيدي، أن يعرف هذا العمل.

وقد عرفت في العهد الروماني باسم (صارا). بلغت مساحة أراضيها 5000 دونم، وتحيط بها أراضي قرى عسلين، دير رافات، دير آبان، وإشوع. بلغ عدد سكانها عام 1922م حوالي 205 نسمة، 271 نسمة عام 1931، ارتفع إلى 340 عام 1945م. وتُعدّ القرية

الفرنسي أن قرية "صرعة" كان يبلغ عدد سكانها حوالي ثلاثمائة نسمة، ذلك عندما نشر الكتب التي تصف الجغرافيا، علم الآثار والتاريخ من المناطق التي استكشفت، والتي شملت اليونان، آسيا الصغرى، شمال أفريقيا، سوريا وفلسطين.

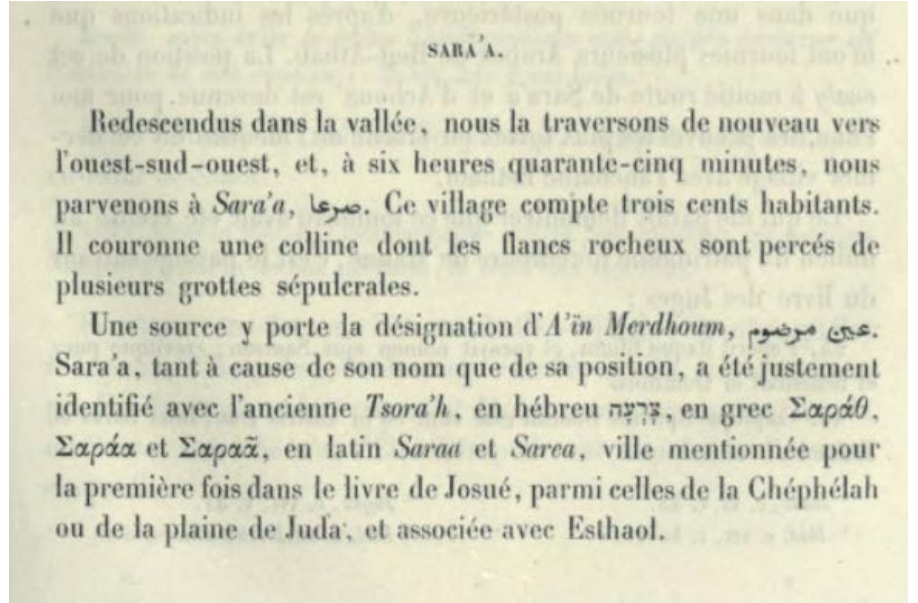
كما تشير قائمة القرى العثمانية عام 1870 إلى أنها كانت تضم حوالي 21 منزلاً ويبلغ عدد سكانها 59 نسمة، على الرغم من أن عدد السكان شمل الرجال فقط.

أما عالم الآثار الإنجليزي كلود رينير كوندر⁽²⁾ فقد زار موقع القرية في عام 1873، واعترف بأنها قرية كنعانية قديمة، ووصفها بأنها "قرية طينية صغيرة"⁽³⁾.

في عام 1883، كتب استطلاع صندوق استكشاف فلسطين⁽⁴⁾ لغرب فلسطين، أنها قرية متوسطة الحجم، تقع على تلة منخفضة. وبها مقام مقبب، يُسمى مقام الشيخ صامت يقع إلى الجنوب.

وأشارت كتب الاستطلاع أيضاً أن "الكهوف موجودة هنا، والمقابر المدمرة؛ إحداها كانت عبارة عن حجرة مربعة بدون محراب؛ والأخرى، قبر كبير به عمود صخري، لكنه الآن محطم كثيراً، وخطة الشكل الأصلي مدمرة. هذه المقبرة قريبة من مقام الشيخ صامت - غرفة مقببه، حجرة خارجية من الغرب، وباب من الشمال، وعلى جانبه صحن به نخلة، وللغرفة محراب وبجوارها خرق خضراء. لباس الشيخ يوجد في القاعة قبران عربيان، وإلى الغرب توجد عدة قبور (قبور منحوتة بالحجر) مليئة بالعظام والجماجم، كما شوهدت كهوف أخرى، وصهاريج، ومعصرة نبذ شمال المقام".

أما في عام 1896 فُدر عدد سكان "صرعة" بحوالي 168 شخصاً.



صفحة من كتاب الوصف الجغرافي التاريخي والآثري لفلسطين (بالفرنسية). يصف فيه عالم الآثار فيكتور غيران الفرنسي قرية "صرعة".



Palestine Exploration Fund Map: Jerusalem. Sheet XVII. Surveyed & Drawn under the direction of Lieut C.R Conder & H.H Kitchener. May 1878
The Palestine Exploration Fund Quarterly Statement, London 1871, p. 93

في الجهة الجنوبية من القرية مقام النبي صامت أو كما يُسميه أهل "صرعة" الشيخ صامت.

وفي عام 1863 وجد فيكتور غيران المفكر والمستكشف وعالم الآثار

الغربية The Survey of Western Palestine، في أواخر القرن التاسع عشر، "صرعة" بأنها قرية قائمة على تل من الصخر الطباشيري الإيوسيني الأبيض، أجرد قليل الارتفاع، وكان يقع

وصف جون كينغهام جيكي⁽⁵⁾ الضريح في ثمانينيات القرن التاسع عشر:

”يوجد مقام أو ضريح لقديس مسلم على الجانب الجنوبي من القرية؛ مبنى منخفض من الحجر، له قبة متواضعة وفناء صغير، داخل حجر قديم الجدار، على الجانب. تدخل الفناء من خلال باب صغير في هذا الجدار، صعودًا درجتين أو ثلاث درجات، ولكن خلف الجدران العارية، وشجرة نخيل منعزلة، ضعف ارتفاع الجدار، لا يوجد شيء تراه. الشيخ صامت، أيًا كان، يرقد منفردًا بما فيه الكفاية ونسيًا جيدًا في قبره المتجدد الهواء، لكن التبييض الذي يغطي مكان استراحته يمثل عادة عالمية مع قبور مسلم من هذا النوع“⁽⁶⁾.

كانت ”صرعة“ مقسمة إلى ثلاثة أحياء، وفي كل حي كانت المنازل المبنية بالطين والحجارة متراصة، وتفصل بينها أزقة

ضيقة متعرجة، وكانت بضعة دكاكين تتوسط كل حي من الأحياء الثلاثة، وكانت مساحة المنطقة السكنية للقرية عام 1945 حوالي 8 دونمات فقط.

كان سكان القرية من المسلمين، يعملون أساسًا في الزراعة التي تعتمد على مياه الأمطار وعلى مياه الري التي تجلب من ينابيع تقع في بطن الوادي، وكان أهم محاصيلهم الحبوب والزيتون والفاكهة. تبلغ مساحة أراضي ”صرعة“ 4967 دونمًا.

في 1944/1945، كان مجموعه 2979 دونمًا مخصصًا للحبوب، و194 دونمًا مرويًا أو مستخدمًا للبساتين، وكانت بساتين الزيتون تغطي 115 دونمًا تتركز في الأراضي الشرقية، بينما تركزت أشجار الفاكهة في الجهة الشمالية، ونمت الغابات والأعشاب البرية على المنحدرات الغربية والشرقية، وتطل

”صرعة“ على وادي الصرار الذي يجري على بعد 2 كلم إلى الجنوب منها. بلغ عدد سكان ”صرعة“ عام النكبة حوالي 400 نسمة، ولهم 94 بيتًا، وكان عددهم عام 1945 - بناء على ”إحصائيات بريطانية“ - 340 شخصًا، وفي عام 1931 وصل عددهم إلى 271، وفي عام 1922 وصل عددهم إلى 205 أشخاص.

وفي سنة 1875، قُدر عدد سكان القرية بنحو 400 نسمة، وذكرت ”معطيات عثمانية“ أن عددهم عام 1596 كان 94 شخصًا.

كانت ”صرعة“ موقعًا أثريًا فيه كهوف وقبور، وصهاريج منقورة في الصخر، ومعصرة.

وكان يقع جنوب شرق الموقع خربة الطاحونة (147130)، وهي تضم أطلال بناء مبني بحجارة مربعة منحوتة، وأسس أبنية تدل على عراقية الموقع في القدم.

احتلال القرية

في منتصف يوليو 1948، تم احتلال بضع قرى تقع على مشارف القدس، وذلك في إطار ”عملية داني“ ويفيد كتاب ”تاريخ حرب الاستقلال“ أنه أُعطي ”دور مهم“ في إطار العملية للواء ”هرئيل“، الذي نشط في القطاع الشرقي لعملية داني.

ووقعت ”صرعة“، التي كانت القوات المصرية تُدافع عنها، تحت الاحتلال في 13 - 14 يوليو في أثناء اجتياح سهل اللد - الرملة، الواقع إلى الغرب منها، وقد احتلت الكتيبة الرابعة التابعة للواء ”هرئيل“ ”صرعة“، تمهيدًا للهجوم على قرية ”عرتوف“ المجاورة التي كانت تدافع عنها ”قوات غير نظامية“ وبضع عشرات من الجنود المصريين.



مسجد الشيخ صامت في قرية ”صرعة“. صورة من بداية القرن العشرين.



قرية "صرعة"، عام 1948 بعد احتلالها وتهجير سكانها واستيطان اليهود بها. تم تصوير هذه الصورة، بعد بضعة أشهر من احتلال القرية.



قرية "صرعة" تحولت إلى غابة تسورعا

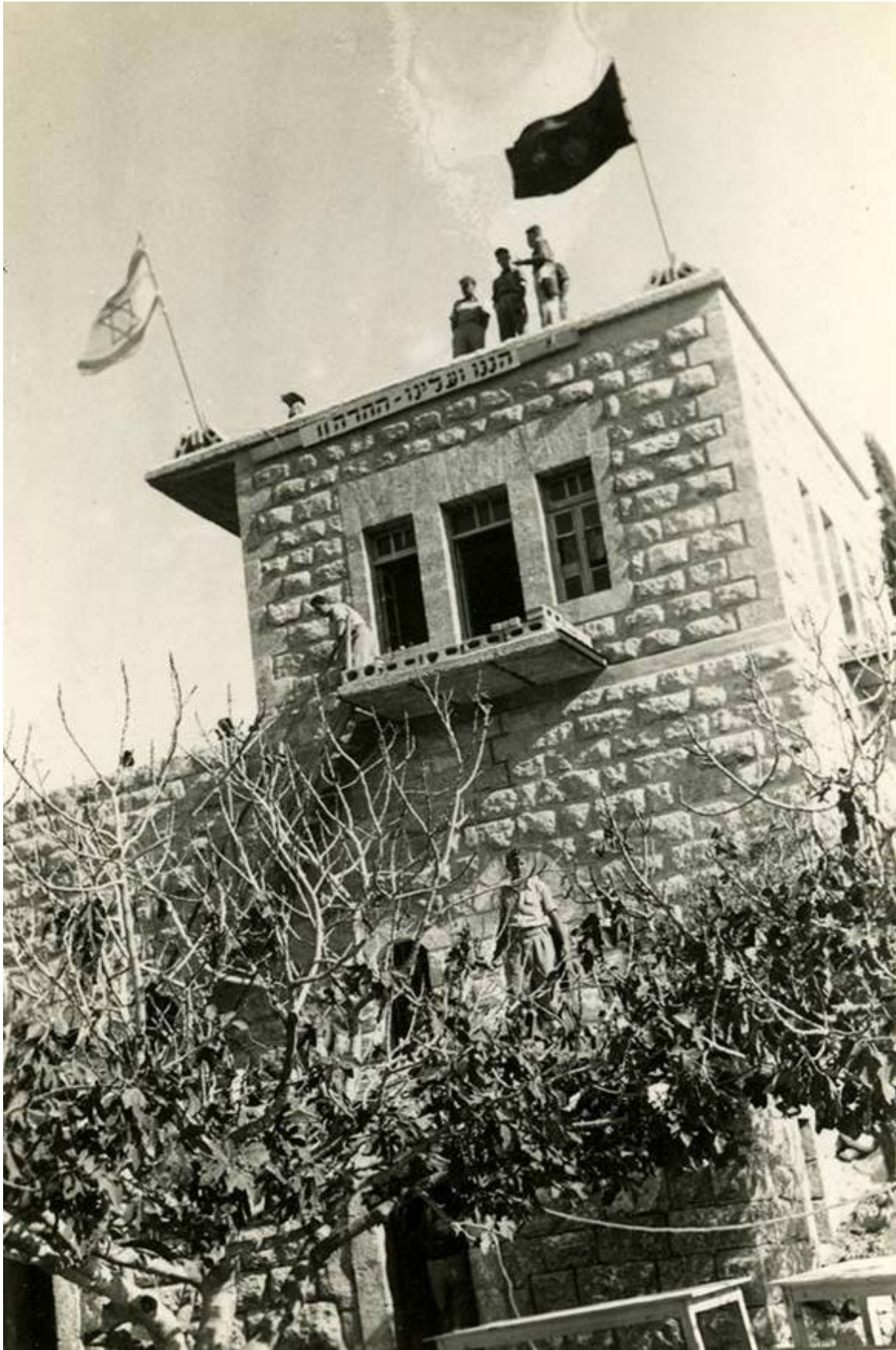
الموقع صخرة مسطحة تحيط الأنقاض المنقوشة على صفحاتها، كما كتب عليها بها، عليها بعض الآيات القرآنية تاريخ (1355 للهجرة 1936 م).

القرية اليوم تحولت إلى غابة تسورعة

يتبعثر ركام المنازل على التلّ وسفوحه ويبدو موقع القرية كمنطقة جرداء حولها أحراش خضراء، حوّل الإسرائيليون المنطقة إلى متنزه وغابة أطلقوا عليها اسم "غابة تسورعة (הנשיא) هَنَسِيء" تابعين للصندوق القومي اليهودي "كيرن كييمت" (קרן קיימת לישראל أو قصيرة كم"ل).

تُسمّى الطريق المؤدية إلى القرية من الشارع الرئيسي "طريق التماثيل" إذ نصبت على طولها تماثيل ومجسمات عديدة.

وجاء في كتاب "كي لا ننسى" أن في



"בית השיח" // ארכיון קיבוץ צרעה.
 «بيت الشيخ» // أرشيف كيبوتس تسورعة.
 سكان مستوطنة تسورعة، التي أقيمت على أنقاض قرية "صرعة" المهجرة، يقفون على سطح بيت مختار القرية عبد الله محمود أبو لطيفة.



سكان مستوطنة تسورعة، التي أقيمت على أنقاض قرية "صرعة" المهجرة، يقفون بجانب بيت مختار القرية.

مسجد الشيخ صامت تحول بعد الاحتلال إلى مزار شمشون اليهودي

هدم الإسرائيليون المسجد وحولوا مقام الشيخ صامت إلى مزار فيه قبران، نسبوا أحدهما إلى شمشون الجبار والثاني إلى أبيه تنوح.

مقبرة القرية تقع مقابل المقام من الجهة الغربية، ولكنها فقدت معالمها وتبعثرت حجارة قبورها، أما قبر "الشيخ غريب" الذي يبعد عن القرية كيلومترين باتجاه شارع الرملة - بيت شيمش فقد أطلق عليه اليهود "قبر دان" على اسم دان بن يعقوب وأحد الأسباط الإسرائيليين الإثني عشر، وحولوه إلى مزار مقدس

لليهود.

أما منطقة البيادر أو "الجرون" فأصبحت ساحة أطلق عليها اسم "حديقة السويد". وفي سنة 1950 شيدت مستعمرة تروم في الجانب الشمالي الشرقي من الموقع، على أراضي القرية.

كيبوتس تسرعة

أما "كيبوتس تسرعة" الذي يحمل الاسم التاريخي للقرية، فيقع على بعد كيلومترين إلى الجنوب الغربي من الموقع، على أراضٍ تابعة لقرية دير أبان.

ولكن النواة الأولى لهذا الكيبوتس،

قبل انتقاله إلى موقعه الحالي، كانت في "صرعة"، حيث صعد عدد من المستوطنين إلى موقع القرية في 7 يوليو 1948 واتخذوا منزل المختار عبد الله محمود أبو لطيفة، الذي كان مبنياً على تلة منفصلة مقابلة للقرية، مركزاً للكيبوتس وغرفة للطعام وسكنوا حوله عدة شهور قبل انتقالهم إلى الموقع الجديد.

ظل منزل المختار قائماً لسنوات حتى قامت إدارة المتنزه بهدمه - كما يبدو خلال سبعينات القرن الماضي- وأنشأت مكانه منصّة خشبية مشرفة على المنطقة.

وفي ختام قضيتنا نذكر أن يسكن القسم



موقع مسجد الشيخ صامت في قرية "صرعة" حوله المستوطنون إلى قبر شمشون ووالده تنوح // سبتمبر 2014.



اليوم الأول لإقامة كيبوتس تسورعة 7 ديسمبر 1948 في قرية "صرعة". المنزل الظاهر في الصورة هو منزل المختار عبد الله محمود أبو لطيفة، في وسط الصورة منطقة الجرون "البيادر" ومستوطنات يتوجهن إلى مركز القرية. صورة من أرشيف كيبوتس تسورعة.

Work in Palestine (vol. 1), London 1879, pp. 274–275.

4. صندوق استكشاف فلسطين: هو المجتمع البريطاني المقيم في لندن. تأسست عام 1865، بعد وقت قصير من الانتهاء من مسح الذخائر للقدس، وهي أقدم منظمة معروفة في العالم تم إنشاؤها خصيصاً لدراسة منطقة الشام، والمعروفة أيضاً باسم فلسطين. غالباً ما تُعرف ببساطة باسم PEF، وكان هدفها الأولي هو إجراء مسوحات للتضاريس والإثنوغرافيا لفلسطين العثمانية - إنتاج مسح PEF لفلسطين - مع اختصاص يقع في مكان ما بين المسح الاستكشافي وجمع الاستخبارات العسكرية.

5. جون كننغهام جيكي استكلندي المولد (إدنبرة، 26 أكتوبر 1824 - 1 أبريل 1906) كان وزيراً ومولفاً، ونشط في المقام الأول في تورنتو، كندا، ثم في إنجلترا.

6. Geikie, J.C. (1888). The Holy Land and the Bible. 1. New York: John B. Alden. 1888, p. 67.

Endnotes

1. Robinson, E.; Smith, E. (1841). Biblical Researches in Palestine, Mount Sinai and Arabia Petraea: A Journal of Travels in the year 1838. 3. Boston: Crocker & Brewster. (p. 18).
2. كان كلود رينير كوندنر (29 ديسمبر 1848، شلتنهام - 16 فبراير 1910، شلتنهام) جندياً إنجليزياً ومستكشفاً وأثرياً. كان أحد أحفاد لويس فرانسوا روبيليك وحفيد المحرر والمؤلف يوشيا كوندنر. تلقى كوندنر تعليمه في كلية لندن الجامعية والأكاديمية العسكرية الملكية، ويتش. أصبح ملازماً في سلاح المهندسين الملكيين في عام 1870. أجرى أعمال المسح في فلسطين خلال أعوام 1872 - 1874، بالتعاون مع الملازم كيتشنر، لاحقاً اللورد كيتشنر.
3. Claude Reignier Conder, Tent

الأكبر من لاجئي قرية "صرعة" في مخيم قلنديا للاجئين قرب رام الله، ويتوزع الباقيون بين بيت لحم وبيت ساحور ومخيم العروب شمالي الخليل، كما ويسكن عدد كبير منهم في الأردن، ومنذ تهجيرهم عام النكبة تمنع دولة "إسرائيل" عودتهم إلى وطنهم وقريتهم، ضاربة عرض الحائط القرارات الأممية والمواثيق الدولية والقيم الإنسانية بهذا الشأن، لابل وقامت "إسرائيل" باتخاذ قرارات وإجراءات عنيفة لمنع عودتهم، ورسمت سياسة منهجة لهذا الهدف، ولم تستح، بناءً على هذه السياسة، من هدم منازل اللاجئين والاستيلاء على أملاكهم.



قوات الاحتلال تعتدي على وقفة رافضة لتهجير أهالي الشيخ جراح



الموت ولا المذلة“ و”ارفع إيدك وعلّي الصوت إللي بيهتف ما بموت“.

كما هتفوا: ”بدي علم فلسطين يرفرف على أقصانا“ و”يا غزة صمود صمود من أرضك طلّعوا الأسود“.

وعرقل جنود الاحتلال عمل الصحفيين

التظاهر أمام منازل الشيخ جراح. وانتشرت قوات الاحتلال على مداخل الحي بكثافة؛ حيث منعت سكانه من المشاركة في الوقفة، كما اعتدت بالضرب على عدد من الشبان.

وردد المتظاهرون هتافات ”حرية حرية لفلسطين الحرية“ و”ارفع إيدك وعلّي

اعتدت قوات الاحتلال بتاريخ 31 يوليو 2021 على وقفة تضامنية مع أهالي حي الشيخ جراح في القدس المحتلة المهددين بالتهجير من منازلهم.

واستخدمت قوات الاحتلال سيارة المياه العادمة لرش المواطنين والمتضامنين المشاركين في الوقفة بعد منعهم من

قرارها النهائي بشأن تلك العائلات وهي (الدجاني، حماد، والداهودي).

وتواجه 28 عائلة فلسطينية خطر الإخلاء من المنازل التي تُقيم فيها منذ العام 1956. وتزعم جماعات استيطانية أن المنازل أُقيمت على أرض كانت بملكية يهودية قبل العام 1948، وهو ما ينفيه السكان، كما تنفيه وثائق بحوزتهم.

ويشهد حي الشيخ جراح مواجهات بين قوات الاحتلال ومستوطنيه، وبين أهالي الحي والمقدسيين والشبان والمتضامنين، الذين يتصدون لاقتحامات المستوطنين واعتداءاتهم، ويؤكدون ثباتهم وصمودهم في منازلهم وأرضهم.

ويهدد خطر التهجير 500 مقدسي يقطنون في 28 منزلاً بالحي على أيدي جمعيات استيطانية بعد سنوات من التواطؤ مع محاكم الاحتلال، والتي أصدرت مؤخراً قراراً بحق سبع عائلات لتهجيرها، رغم أن سكان الحي المالكين الفعليين والقانونيين للأرض.

قانونية، ونأمل من وجود الشباب في الشوارع أن يعزز صمودنا على هذه القضية، والتواجد على الأرض مهم كما حدث في انتصار باب الأسباط وباب العامود.

كما دعت الكرد إلى التواجد اليومي في الشيخ جراح رفضاً لسياسة التهجير القسري والحصار في ظل منع المواطنين والمتضامنين من الوصول إلى السكان والتضامن معهم.

ووجهت رسالة للمقدسيين كافة بالتواجد في الشيخ جراح، والوقوف مع سكانه حتى لا يأتي الدور على باقي سكان القدس.

وسبق أن جمعت محكمة الاحتلال العليا في القدس المحتلة قبل أيام، مؤقتاً، قراراً بإخلاء ثلاث عائلات مقدسية من حي الشيخ جراح المهددة بالإخلاء والتهجير القسري.

ولم تُحدد محكمة الاحتلال موعداً لإصدار

الذي طالته المياه العادمة التي استهدفت المتواجدين في الشيخ جراح.

وقالت الناشطة منى الكرد: "إن الفعالية تأتي قبل يومين فقط من انعقاد جلسة في محكمة الاحتلال العليا للنظر في قرار تهجير أربع عائلات من الحي، وهي: الكرد وإسكافي والقاسم والجاعوني بعد مصادقة ما تُسمى بالمحكمة المركزية على قرار تهجيرهم".

وشددت الكرد على أن أهالي الشيخ جراح لا يعولون على الجهاز القضائي الصهيوني، ويعدون أن المحكمة العليا، كغيرها من محاكم الاحتلال التي وفرت الغطاء القانوني للمستوطنين، ذراعاً ممتدة لاقتلاع الفلسطينيين من أرضهم.

وأشارت إلى أن الوجود في الشارع، والوقوف إلى جانب عائلات حي الشيخ جراح هو الضمان الوحيد للتصدي للتهجير.

وأضافت: "قضيتنا سياسية وليست



”الهدمي“: مشروع ”مركز المدينة“ يسلب أراضي القدس ومؤسساتها الوطنية

حذر ناصر الهدمي، رئيس الهيئة المقدسية لمناهضة التهويد، من خطورة مشروع ”مخطط مركز المدينة“ والذي يُعد أحد أبرز مشاريع الاحتلال لتهويد وأسرة مدينة القدس.

وأكد الهدمي أن المشروع يهدف مباشرة إلى التهجير القسري للفلسطينيين في شرقي القدس المحتلة.

وقال: ”خطورة المشروع ليس فقط على المسجد الأقصى المبارك، وإنما على البلدة القديمة والمنطقة الشرقية من مدينة القدس، حيث سيلتزم المشروع مع مشروع تهويدي سابق في المنطقة الغربية من المدينة“.

وأضاف: ”المشروع الاستيطاني للمركز الشرقي من مدينة القدس من المقرر أن يسيطر ويشمل أهم الشوارع في مدينة القدس منها: شارع صلاح الدين والسلطان سليمان وشارع نابلس“.

وحذر الهدمي من خطورة المشروع على جميع عقارات المدينة ومؤسساتها الوطنية، قائلاً: ”أخطر ما في المشروع أن من بنوده نزع ملكية بعض الأراضي التي بُنيت عليها عمارات وعقارات ومؤسسات وطنية مقدسية، وتطبيق القانون الإسرائيلي عليها بأن ما يُسمى الأراضي العامة وشبه العامة تُصبح ملكيتها لبلدية الاحتلال، وأن الأرض وما عليها لملك الأرض، وفق مزاعم الاحتلال“.

وشدد على أن المشروع سيسلب المؤسسات الوطنية المقدسية وتحولها للاستخدام الصهيوني، مثل ما حصل مع



الساكنون“، ليهيئ الاحتلال الأمور للسيطرة الكاملة على القدس المحتلة.

وشدد على ضرورة مواجهة مشاريع الاحتلال الإسرائيلية، قائلاً: ”السبيل في مواجهة هذه المشاريع هو التوجه باعتراضات في بلدية الاحتلال ومحاكمها، رغم أنها أذرع لتمير مخططاته العنصرية التهويدية في المدينة“.

وقال: ”أي جريمة يقوم بها الاحتلال هي تمثل جريمة حرب، ومن حق المقدسيين وواجبهم مقاومة الاحتلال بشتى السبل“، مؤكداً أن غياب القيادة السياسية الفلسطينية، وعدم وضع مدينة القدس على رأس أولوياتها أفقدنا تطبيق هذه الأفكار، والعمل على تجريم الاحتلال.

الاحتلال يجبر مقدسيا على هدم منزله في بلدة الطور

أجبرت قوات الاحتلال الإسرائيلي، بتاريخ 29 يوليو 2021، مواطناً مقدسياً من بلدة الطور في القدس المحتلة، على هدم منزله ذاتياً بدعوى عدم الترخيص.

وأفاد صهيب الدجاني، صاحب البيت،

مدرسة القادسية التي سيطرت عليها بلدية الاحتلال، والسعي للسيطرة على البلدة القديمة شيئاً فشيئاً لخدمة المستوطنين ومشاريعهم الاستيطانية.

وأوضح أن ”مخطط مركز المدينة“ حدد البناء في القسم الشرقي من مدينة القدس بأربع طبقات علوية، والذي يختلف قياساً مع القسم الغربي من المدينة والذي يسمح بالبناء لأكثر من 10 طبقات علوية، مطبقاً التمييز العنصري بين المقدسيين والإسرائيليين.

وقال: ”الاحتلال لا يريد البناء لأهالي القدس والتوسع واستخدام العقارات في القسم الشرقي من المدينة، بل يسعى لتهجيرهم من المدينة بكل الطرق والقوانين العنصرية“.

وأشار إلى أن الاحتلال، ومن خلال المشروع، منع تطوير البنايات القديمة وصيانتها أو البناء عليها، والذي سيحرم المقدسي من الاهتمام بآثاره التاريخية.

وأكد أن بنود وأهداف المخطط الإسرائيلي يسعى للسيطرة ديموغرافياً وجغرافياً على القدس بأسرها.

وذكر أن جزءاً من مشاريع ”مخطط مركز المدينة“ يشمل أراضي من مشروع تهويدي آخر؛ وهو ”وادي

الاحتلال ينفذ عمليات هدم وتجريف في القدس المحتلة

شنت قوات الاحتلال الإسرائيلي، بتاريخ 28 يوليو 2021، حملة هدم وتجريف في عدة مناطق من القدس المحتلة.

وأفادت مصادر مقدسية، أن قوات الاحتلال يرافقها جرافات عسكرية اقتحمت عدة مناطق في القدس، وشرعت بأعمال هدم وتجريف، وسط حماية قوات الاحتلال.

وأوضحت المصادر أن قوات الاحتلال هدمت محال تجارية ومواقف سيارات قرب حاجز قلنديا شمالي المدينة.

وأقدمت قوات مماثلة على تنفيذ أعمال تجريف في منطقة دوار أبو شهيد، قرب بلدة الرام بالقدس.

وهدمت قوات الاحتلال بتاريخ 28 يوليو 2021 إسطنبول للخيل والصور المحيطة به في بلدة الطور بالقدس.

ومنذ احتلال المدينة عام 1967، هدم الاحتلال أكثر من ألفي منزل في القدس، كما اتبع سياسة عدوانية عنصرية ممنهجة تجاه المقدسيين؛ بهدف إحكام السيطرة على القدس وتهويدها وتضييق الخناق على سكانها الأصليين؛ وذلك من خلال سلسلة من القرارات والإجراءات التعسفية.

ومن بين هذه الإجراءات هدم المنازل والمنشآت بعد وضعها العديد من العراقيل والمعوقات أمام إصدار تراخيص بناء لمصلحة المقدسيين.

وتهدف سلطات الاحتلال بذلك إلى تحجيم وتقليص الوجود السكاني الفلسطيني في المدينة؛ حيث وضعت نظاماً قهرياً



والسيطرة الكاملة على الأرض. ومنذ احتلال المدينة عام 1967، هدم الاحتلال أكثر من 2000 منزل في القدس، كما اتبع سياسة عدوانية عنصرية ممنهجة تجاه المقدسيين؛ بهدف إحكام السيطرة على القدس وتهويدها وتضييق الخناق على سكانها الأصليين؛ من خلال سلسلة من القرارات والإجراءات التعسفية التي طالت جميع جوانب حياة المقدسيين اليومية.

ومن هذه الإجراءات هدم سلطات الاحتلال الإسرائيلي المنازل والمنشآت بعد وضعها العديد من العراقيل والمعوقات أمام إصدار تراخيص بناء لمصلحة المقدسيين.

وفي وقتٍ تهدم فيه سلطات الاحتلال المنازل الفلسطينية، تصدّق على تراخيص بناء آلاف الوحدات السكنية في المستوطنات الإسرائيلية المقامة على أراضي القدس.

في تصريح صحفي، أن قوات الاحتلال أجبرته وأشقائه على هدم منزل يؤوي ثلاث أسر في خلة العين ببلدة الطور.

وذكر الدجاني أنّ قوات الاحتلال أمهلته حتى يوم 1 أغسطس 2021 لهدم منزله، وإلا ستهدمه جرافات البلدية وتغرمه آلاف الشواقل مقابل ذلك.

ولفت الدجاني إلى أن البيت يتكون من ثلاث شقق تبلغ مساحة كل منها 200 متر، ويسكنها بالإضافة إليه اثنان من أشقائه، وتؤوي ثلاث أسر.

ويضطر الفلسطينيون لهدم منازلهم بأيديهم في القدس؛ لتفادي دفع غرامات باهظة تفرضها بلدية الاحتلال.

وتتم عمليات الهدم بدعوى عدم الترخيص التي تستخدمها بلدية الاحتلال لمنع التمدد الطبيعي للفلسطينيين والتضييق عليهم وسرقة أراضيهم لتهويد المدينة المقدسة



يقيد منح تراخيص المباني، وأخضعها لسلم بيروقراطي وظيفي مشدد؛ بحيث تمضي سنوات قبل أن تصل إلى مراحلها النهائية.

وفي الوقت الذي تهدم به سلطات الاحتلال المنازل الفلسطينية، تصادق على تراخيص بناء آلاف الوحدات السكنية في المستوطنات الإسرائيلية المقامة على أراضي القدس.

وصعدت سلطات الاحتلال من عمليات هدم المنازل والتي بلغ عددها 24 منزلاً، فضلاً عن عشرات المنازل التي أخطر أهلها بالهدم، مقابل 3 منازل هُدمت في شهر مايو الذي سبقه وبلغ عدد الممتلكات المدمرة من محال تجارية ومنشآت زراعية وبركسات وغيرها 36 منشأة.

الاحتلال يستدعي فلسطينيات من أراضي 48 بسبب الصلاة في الأقصى

استدعت سلطات الاحتلال بتاريخ 27 يوليو 2021 عدة نساء فلسطينيات من الداخل المحتل على خلفية صلاتهن ووجودهن في المسجد الأقصى المبارك.

وذكرت مصادر في الداخل المحتل أن قوات الاحتلال استدعت شقيقة الشيخ رائد صلاح الحاجة ناهدة أبو شقرة من أم الفحم وابنتها منتهى للتحقيق معهما في مركز القشلة بالقدس المحتلة.

كما استدعى الاحتلال المواطنة سماح محاميد من أم الفحم للتحقيق في مركز القشلة، بعد أن احتجز بطاقتها الشخصية بتاريخ 25 يوليو 2021 أثناء وجودها بمصلى باب الرحمة في المسجد الأقصى. وطالت الاستدعاءات الشاب معاذ

عن استشهادهم، ومقتل اثنين من عناصر شرطة الاحتلال وإصابة آخر.

وشكلت هبة باب الأسباط ورفض البوابات الإلكترونية على أبواب المسجد الأقصى قبل أربعة أعوام، لحظات فارقة في تاريخ مدينة القدس المحتلة، وكسراً لمخططات الاحتلال الرامية لتهويد المسجد الأقصى وتقسيمه زمانياً ومكانياً.

الاحتلال يهدم منشأة في النبي صموئيل بالقدس ويخطر بهدم أخرى

هدمت جرافات الاحتلال الإسرائيلي، بتاريخ 14 يوليو 2021، منشأة حيوانية لتربية الأغنام "بركس" في قرية النبي صموئيل شمال غرب القدس المحتلة، وأخطرت بهدم أخرى.

وأفاد المواطن إبراهيم عبيد بأن قوة من قوات الاحتلال ترافقها جرافة هدمت البركس الذي تتجاوز مساحته 26 متراً وتركت أغنامه بالعراء.

وأضاف أن قوات الاحتلال وزعت عددًا من إخطارات الهدم في القرية،

محمد، من قرية شعب في الداخل المحتل، بعد أن اقتحمت قوات الاحتلال منزله، وفتشته على خلفية صلاته في الأقصى واعتقل الاحتلال الشاب محمد وأبعده عن المسجد الأقصى.

وسبق أن احتجزت قوات الاحتلال فتاة مقدسية على باب الملك فيصل، وأبلغتها بالإبعاد عن المسجد الأقصى حتى شهر نوفمبر 2021، كما سلمتها ورقة استدعاء للتحقيق في مركز القشلة.

يأتي ذلك بالتزامن مع الذكرى الرابعة لهبة البوابات الإلكترونية التي أجبرت الاحتلال على إزالتها من مداخل الأقصى منكسراً أمام إرادة المقدسيين وصمودهم، والتي أطلق عليها في حينه "هبة باب الأسباط".

وكانت معركة "البوابات الإلكترونية" بدأت في صباح الرابع عشر من شهر يوليو 2017، حينما أغلقت سلطات الاحتلال المسجد الأقصى تماماً، ومنعت المصلين من دخوله لأداء صلاة الجمعة في سابقة هي الأولى من نوعها منذ احتلال القدس عام 1967.

وجاء قرار إغلاق الأقصى بعد عملية إطلاق نار داخل المسجد، نفذها ثلاثة شبان من مدينة أم الفحم المحتلة، أسفرت



القرية، وأجلى السكان إلى منطقة قريبة من التلة، إلى الشرق من مركز الموقع، عاد بعضهم إلى القرية رغم تدميرها، ويعيش فيها الآن نحو 250 نسمة.

وتفتقر قرية النبي صموئيل إلى العديد من مقومات الحياة مثل: البنى التحتية، والمراكز الطبية، وسيارة الإسعاف، والمحال التجارية التي قد تُساند في احتياجات السكان.

ويمنع الاحتلال السكان من البناء بدون تراخيص، فيما ترفض سلطات الاحتلال منح تراخيص للمواطنين لبناء وتطوير وتوسعة مساكنهم وتجري سلطات الاحتلال بين الحين والآخر عمليات هدم للمنشآت التي تُعد "غير قانونية" بالنسبة لسلطات الاحتلال.

ويُتيح موقع القرية في أعلى التلة، مراقبة واسعة في جميع الاتجاهات، والسيطرة على واحدة من الطرق الرئيسية المؤدية من الساحل إلى القدس، ويُعد هذا الموقع على مر التاريخ وحتى يومنا هذا موقعاً عسكرياً استراتيجياً.

ونهب الاحتلال أراضي "النبي صموئيل" المقدرة بآلاف الدونمات إضافة لأماكنها التاريخية، فقد حوّل الطابق السفلي من مسجدها "النبي صموئيل" إلى كنيس يهودي لصلاة المستوطنين. وحتى عام 1967، سكن القرية أكثر من ألف شخص، لكن معظمهم فروا خلال حرب النكسة والتي أطلق عليها حرب "الأيام الستة".

في عام 1971 دمر جيش الاحتلال

منها إخطار بهدم بركسين مملوكين للمواطنين، محمد عايد، وزعل أبو داهوك.

وتواجه قرية النبي صموئيل الفلسطينية المقدسية حصار الاحتلال الظالم وسياساته التكتيلية، حتى أصبحت سجنًا كبيراً لا يُسمح لسكانها دخول مدينة القدس أو الضفة الغربية إلا بتصاريح صادرة عن سلطات الاحتلال وجيشه، بعد عزلها عن محيطها ببناء جدار الفصل العنصري.

وتقع قرية النبي صموئيل شمالي غرب القدس المحتلة، بجوار موقع أثري يحمل نفس الاسم، وبُنيت على قمة تلة حول المسجد والقبور الذي يُنسب إلى النبي صموئيل.

ويذكر أن قرية النبي صموئيل تضم صرحاً أثرياً تستمد اسمها منه منذ أن أشرقت شمس الحضارة، إنه مسجد النبي صموئيل، وتُنسب تسمية قرية النبي صموئيل إلى صموئيل؛ إذ يتوقع أن هذه القرية كانت مسقط رأسه ومقام قبره، وكانت تُعرف بالعهد الروماني بقرية "مصفاة"، كما وعُرفت أيضاً "ببرج النواطير".

الاحتلال هدم 62 مبنى بالقدس منذ بداية عام 2021

قال وزير شؤون القدس فادي الهدمي: "إن سلطات الاحتلال الإسرائيلي هدمت ما يزيد على 62 مبنى بالقدس منذ بداية عام 2021".

جاء ذلك خلال لقاء الوزير الهدمي، بتاريخ 13 يوليو 2021، في وزارة شؤون القدس في بلدة الرام، مع سفير المملكة الأردنية الهاشمية لدى دولة

فلسطين محمد أبو وندي، حيث بحثا تطورات الأوضاع الخطيرة في مدينة القدس المحتلة.

وأضاف الهدمي أن خطر الإخلاء القسري لعائلات من منازلها في حي الشيخ جراح ما يزال قائماً، حيث يتهدد الإخلاء 86 عائلة في حي بطن الهوى، في حين يتهدد الهدم 100 منزل بحي البستان في سلوان.

وأشار الهدمي إلى التصاعد الخطير في عمليات هدم المنازل الفلسطينية ومخططات إخلاء منازل أخرى والاعتقالات ومحاولة فرض حقائق جديدة على الأرض بالمدينة.

وشكر الهدمي السفير الأردني على ما قدمه الأردن الشقيق لسكان الشيخ جراح من وثائق تثبت ملكية العائلات لمنازلها، إضافة إلى الحراك السياسي الأردني الحثيث دعماً للقضية الفلسطينية عامةً والقدس خاصةً.

وأطلع الهدمي السفير الأردني على

مخاطر المشروع الإسرائيلي المسمى "مركز القدس الشرقية" الذي يمس بالوضع القائم في القدس.

وأشار إلى خطورة تصاعد الانتهاكات الإسرائيلية بالمسجد الأقصى سواء من خلال الاقتحامات أو أوامر الإبعاد للمصلين وحراس المسجد وعرقلة أعمال الترميم بالمسجد، مقابل استمرار الحفريات الإسرائيلية وفتح الأنفاق في محيطه.

وحذر من تصاعد عمليات البناء الاستيطاني بالمستوطنات المقامة على أراضي المدينة.

وأكد الهدمي أن التصعيد الإسرائيلي يتطلب من المجتمع الدولي التحرك سريعاً لتوفير الحماية الدولية لشعبنا ومقدساتنا الإسلامية والمسيحية وصولاً إلى إنهاء الاحتلال.

من جانبه، أكد السفير أبو وندي استمرار المملكة بقيادة الملك عبد الله الثاني، وانطلاقاً من الوصاية الهاشمية التاريخية



سرقته، وحماية وجودهم فيها. وأضاف زيادة: ”27 عاماً وأنا في هذا المنزل، قمت بتصليحه وتمديد الماء والكهرباء إلى المنطقة، وبثوان يهدم هذا المكان؟!“، لافتاً أن البلدية تُهدد بهدم ما على الأرض من بناء.

وأبلغت سلطات الاحتلال العائلة أن الهدم يهدف لشق شارع في المنطقة.

الهدم بأيدينا، لكني سأبقى في الأرض. سنضع الخيمة مكان المنزل، لا مأوى لنا بعد اليوم، فعندما هدم ابني الأسبوع الماضي منزله انتقل مع زوجته وأطفاله الثلاثة إلى منزلي، أما اليوم فلا خيار أمامنا“.

وطالب زيادة صاحب الأرض بتوفير الأوراق اللازمة لحماية الأرض وعدم

على المقدسات في القدس، بالدفاع عن هوية المدينة المقدسة وعروبته ومقدساتها المسيحية والإسلامية.

وشدد على رفض جميع الإجراءات الإسرائيلية الرامية لتغيير طابع المدينة وهويتها وانتهاك مقدساتها.

— — — — —

قائم منذ 60 عاماً.. الاحتلال يجبر عائلة زيادة على هدم منزلها بالقدس

أجبرت سلطات الاحتلال، بتاريخ 12 يوليو 2021، عائلة زيادة، على هدم منزلها القائم منذ عام 1963.

منزل عائلة زيادة يقع وسط مستوطنة ”جيلو“، حيث تُقام الوحدات الاستيطانية، وتتوسع المستوطنة وتشق الشوارع لربط المستوطنات، على حساب السكان وأهالي المنطقة.

الحاج عزات زيادة قال: ”قبل حوالي أسبوعين هدمنا شقة نجلي وإضافة لمنزلي بدعوى (البناء دون ترخيص/ بناء جديد)، أما اليوم فنحن نهدم المنزل القائم منذ حوالي عام 1963، ونعيش فيه منذ 27 عاماً“.

وأوضح أن قوات الاحتلال اقتحمت المنزل خلال الأسبوع الأول من شهر يوليو 2021، وطالبتهم بهدم المنزل الآخر، بدعوى أن قرار الهدم على البناء الجديد والقديم، فتوجهت العائلة للبلدية لتجميد القرار، لكن رفض طلبهم، فتوجهت إلى المحكمة العليا، وأقرت الأخيرة قرار البلدية، وأمرت بتنفيذ الهدم الفوري“.

وأضاف زيادة: ”لا خيار أمامنا سوى





متعمد من خلال إطلاق النار على المركبة التي كان يستقلها مع عائلته.

وأظهرت صور نشرها مواطنون السيارة وقد امتلأت بدماء الطفل محمد الذي غطي خبزاً وخضروات كانت بحوزتهم. وكان الطفل العلامي أصيب بجروح خطيرة، إثر إطلاق جنود الاحتلال الرصاص عليه على مدخل بلدة بيت أمر.

وقال محمد عياد عوض الناشط في بلدة بيت أمر: "إن جنود الاحتلال أطلقوا النار على العلامي بينما كان متواجداً داخل سيارة على مدخل بيت أمر، حيث أصيب بجراح خطيرة".

وتتعرض بلدة بيت أمر المحاطة بالعديد من المستوطنات، لانتهاكات الاحتلال ومستوطنيه المتكررة، حيث يحددها من الشمال مستوطنتي "أفرا" و"غوش عتصيون" والتي التهمت ما يقارب 30% من أراضيها.

فيما يقوم الشبان بالاحتجاج بشكل متكرر على البوابة الحديدية والبرج العسكري، تأكيداً على رفضهم لبقاء هذه النقطة العسكرية في المكان، ورفضاً للتكثيف بالمواطنين.

وابتلع جدار الفصل مساحات من كروم بلدة بيت أمر، كما

استشهاد طفل متأثراً بإصابته برصاص الاحتلال في الخليل

أعلن في مدينة الخليل بتاريخ 28 يوليو 2021 عن استشهاد الطفل محمد مؤيد العلامي (12 عاماً) متأثراً بجروح حرجة أصيب بها برصاص قوات الاحتلال عصر اليوم في بلدة بيت أمر شمال الخليل.

واتهمت عائلة الطفل العلامي الاحتلال بإعدام نجلها بشكل



حي الشجاعية شرق مدينة غزة، وكان قد اعتقل بتاريخ 17/7/2001، ويقضي حكماً بالسجن المؤبد مدى الحياة، وكانت أجريت له عملية جراحية في الظهر بمستشفى سجن الرملة عام 2013، بعد مطاردة لسنوات، وتوفيت والدته عام 2019.

وأشار الأشقر أن قائمة عمداء الأسرى تضم (13) أسيراً مضى على اعتقالهم ما يزيد عن الثلاثين عاماً أقدمهم الأسيران "كريم وماهر يونس" وهما معتقلان منذ عام 1983، بينما هناك (34) أسيراً تجاوزت فترة اعتقالهم ما يزيد عن ربع قرن (25 عاماً).

وأضاف أن من بين عمداء الأسرى، (25) أسيراً معتقلون منذ ما قبل اتفاق أوسلو الذي وقعته السلطة مع الاحتلال عام 1994، من يطلق عليهم "الأسرى القدامى" وهم من تبقى من الأسرى الذين اعتقلوا خلال سنوات الانتفاضة الأولى 1987 وما قبلها، وكان من المفترض إطلاق سراحهم جميعاً، ضمن الدفعة الرابعة من صفقة إحياء المفاوضات بين السلطة والاحتلال، أواخر عام 2013 إلا أن الاحتلال رفض الإفراج عنهم.

وطالب وسائل الإعلام بتسليط الضوء أكثر على هذه الشريحة من الأسرى التي أفنت عمرها خلف القضبان من أجل حرية شعبها وكرامته، كما طالب الجميع بالعمل الجاد والحقيقي من أجل إطلاق سراح هؤلاء الأسرى القدامى، ويكفيهم ما أمضوا في السجن من أعمارهم.

5426 اعتقالاً في النصف الأول من عام 2021

قالت مؤسسات الأسرى وحقوق الإنسان: "إن قوات الاحتلال الإسرائيلي اعتقلت 5426 فلسطينياً، منذ بداية عام 2021، وحتى يونيو 2021".

وحذر "حمدونة" من خطورة إجراءات الاحتلال القاسية على الأسرى، مطالباً المؤسسات الحقوقية والدولية بالضغط على الاحتلال، للالتزام بمواد وبند اتفاقيات جنيف التي تؤكد على حقوق الأسرى في تأدية العبادات والأعياد.

وطالب وسائل الإعلام بالتركيز على انتهاكات الاحتلال وفضحها، وتقديم شكاوى من المنظمات الحقوقية العربية والدولية بحق مرتكبيها من ضباط إدارة مصلحة السجون، في تجاوز الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الأسرى.

ارتفاع قائمة عمداء الأسرى في سجون الاحتلال إلى 84

قال مركز فلسطين لدراسات الأسرى: "إن قائمة عمداء الأسرى وهم من أمضوا ما يزيد عن 20 عاماً متواصلة في سجون الاحتلال، ارتفعت مجدداً لتصل إلى (84) أسيراً بدخول أسرى جدد عامهم الـ 21 تالياً في الأسر".

الباحث رياض الأشقر مدير المركز، أوضح أن عدداً من الأسرى انضموا إلى قائمة عمداء الأسرى وهم: الأسير المقدسي محمد محمود حماد (الصالحي) وهو معتقل منذ 27/6/2001، من قلنديا شمالي القدس، ومحكوم بالسجن الفعلي 23 عاماً.

والأسير أحمد مصطفى شاهين، 42 عاماً من القدس، وهو معتقل منذ 2/7/2001، ومحكوم بالسجن المؤبد مدى الحياة.

والأسير جهاد جودت جرار من قرية الهاشمية جنوب غرب جنين، وهو معتقل منذ 10/7/2001، وحكم عليه بالسجن 24 عاماً، وأمضى سنوات في العزل، وحرّم لفتترات طويلة من زيارة عائلته. وكذلك الأسير مصباح خليل حلس من

توجد مستوطنة "بيت عين" بالجهة الشمالية الشرقية للبلدة ومن الجنوب مستوطنة "كرمي تسور" والتي ابتلعت من أراضيها الكثير.

الاحتلال يحرم 5300 أسير فرحة عيد الأضحى

يمضى ما يزيد عن 5000 أسير عيد الأضحى المبارك بعيداً عن أهاليهم، ويمر على بعضهم عقود من الزمن، ومنهم أمهات حُرِم أطفالهن من عيش بهجة العيد بجوارهن.

وقال مدير مركز الأسرى للدراسات رأفت حمدونة، بتاريخ 18 يوليو 2021: "أن 5300 أسيراً وأسيرة فلسطينية في السجون الإسرائيلية يُحرّمون من فرحة العيد مع ذويهم".

وأضاف "حمدونة" في بيان أن إدارة مصلحة السجون تُمارس الكثير من الانتهاكات الخارجية عن الموائيق الدولية، بحق الأسرى والأسيرات.

وأشار إلى أن إدارة السجون تتجاهل خصوصية العيد لدى الأسرى في موضوع الزيارات والاتصالات واللقاء بالأهالي، وإدخال الحلويات، والملابس واجتماع الأسيرات الأمهات بأبنائهن وغير ذلك من احتياجات إنسانية.

وتابع "حمدونة" إن شعور الأسرى طوال أيام العيد مختلف عن كل فترات الاعتقال لبعدهم عن ذويهم، مضيفاً أن هناك ما يقارب 40 أسيرة منهن أمهات محرومات من لقاء أطفالهن.

فيما بلغ عدد المعتقلين الأطفال والقاصرين في سجون الاحتلال نحو 250، وعدد المعتقلين الإداريين إلى نحو 520، جميعهم محرومون من رؤية آبائهم وأمهاتهم وذويهم في العيد.

خالدة جرار والتي فقدت ابنتها "سهى" إثر نوبة قلبية حادة بتاريخ 11 يوليو 2021، ويُماطل الاحتلال في السماح لها بتوديعها أو إطلاق سراحها استثنائياً كونها أمضت غالبية محكوميتها ولم يتبق لها سوى عدة أسابيع.

الباحث رياض الأشقر مدير المركز، أوضح أن الاحتلال يعتقل في سجن الدامون 38 أسيرة فلسطينية، منهن 11 أسيرة أمهات لديهن العشرات من الأبناء، ومسنّات ومريضات، وجريحات، وجميعهنّ يتعرضنّ لحملة قمع منظمة، ويحرمنّ من حقوقهنّ كافة، ويشتكين من عدم توفر الخصوصية نتيجة وجود كاميرات مراقبة على مدار الساعة وضعتها إدارة السجن في ممرات السجن وساحة الفورة، كذلك وضع الحمامات خارج الغرف، ويسمح باستخدامها في أوقات محددة فقط خلال فترة الخروج إلى الفورة.

وأضاف أن الأسيرات يتعرضنّ لظروف إنسانية قاهرة، ويحرمنّ من حقوقهنّ الدنيا، ويتعرضنّ لإجراءات قمعية متعددة، بما فيها العزل الانفرادي والحرمان من العلاج والتعليم والتفتيش المهين، مما يدل بأن ما ينادي به المجتمع الدولي من حقوق المرأة ما هي إلا شعارات زائفة تتلاشى عندما يتعلق الأمر بالاحتلال.

وبين أن الأسيرات يُعانينّ كذلك من التنقل بسيارة البوسطة؛ حيث يعتمد الاحتلال إذلالهنّ بعمليات التنقل وذلك عبر عرضهنّ على المحاكم في فترات متقاربة ومتكررة لفرض مزيد من التنكيل بهنّ، حيث يتم إخراج الأسيرات من السجن الساعة الرابعة فجراً، وتعود مساء من نفس اليوم، الأمر الذي يسبب لها التعب الجسدي والنفسي والإرهاق، وطوال فترة السفر يُقيّدنّ بالسلاسل الحديدية بالأيدي والأرجل، ويُنقلنّ مع معتقلين جنائيين يوجهون لهنّ الشتائم والتهديد في كثير من الأحيان. كما تُعاني



نسبتها ارتفعت إلى الضعف.

38 أسيرة فلسطينية مغيبات في سجون الاحتلال

قال مركز فلسطين لدراسات الأسرى: "إن 38 أسيرة فلسطينية مغيبات في سجون الاحتلال يُعانين من ظروف اعتقالية ومعيشية قاسية، ويتعرضنّ لكل أشكال الظلم والاضطهاد، ويفتقدنّ لأدنى الحقوق الإنسانية التي أقرتها القوانين الدولية".

وأضاف مركز فلسطين في بيان صحفي أن المجتمع الدولي ومؤسساته الحقوقية التي تُعنى بشؤون المرأة التي تتباكي على حقوق الإنسان وكرامة المرأة، تغض الطرف، وتضم الأذان عن معاناة عشرات الأسيرات الفلسطينيات في سجون الاحتلال، ولا تتدخل لحمايتهن من جرائم الاحتلال المستمرة بحقهن.

ونبه إلى وجه من المعاناة الشديدة التي تعيشها الأسيرات في حالة فقدان أحد الأحبة دون أن يتمكن حتى من إلقاء نظرة الوداع عليه، مما يترك حسارة في قلوبهن كما جرى مع الأسيرة النائبة

وبينت المؤسسات في تقرير لها، إن من المعتقلين 854 طفلاً، و107 من النساء، مشيرة إلى إصدار سلطات الاحتلال 680 أمر اعتقال إداري، منها 312 أمراً جديداً.

وبلغت عدد حالات الاعتقال في يونيو 2021، 615 حالة اعتقال، منهم 92 طفلاً، و24 من النساء، في حين بلغ عدد أوامر الاعتقال الإداري 100، منهم 65 جديداً، و35 تجديداً.

ووفق المؤسسات؛ فإن عدد الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال بلغ حتى 30 يونيو 2021، 4850 أسيراً، منهم 41 سيدة حتى نهاية يونيو 2021، ومع بداية يوليو 2021 وصل عددهن لـ43، في حين بلغ عدد المعتقلين الأطفال والقاصرين في سجون الاحتلال نحو 225، وعدد المعتقلين الإداريين 540.

وبلغت أعلى نسبة اعتقالات في مايو 2021، بـ3100 اعتقال، في حين احتلت مدينة القدس صدارة المدن في أعلى نسبة اعتقالات منذ بداية العام حتى يونيو 2021، وبلغت 1699 حالة اعتقال منها 83 أنثى، و394 طفلاً.

ومقارنة مع عدد حالات الاعتقال التي سُجلت حتى منتصف عام 2020، فإن

”إن ممارسة الإهمال الطبي بحق الأسرى الفلسطينيين، لا هي واحدة من ضمن الانتهاكات التي تتبعها إدارة المعتقلات الإسرائيلية، حيث تُمنع بانتهاك حقوقهم المكفولة بموجب الاتفاقيات والمواثيق الدولية، المتعلقة بحقهم في تلقي العلاج اللازم والرعاية الطبية“.

وتطوّرت الهيئة إلى مجموعة من الحالات المرضية لعدد من الأسرى القابعين في المعتقلات الإسرائيلية، من بينها: حالة الأسير نضال زلوم (57 عاماً) من مدينة رام الله، والقابع في سجن ”إيشل“، حيث يشتكي من مفاطة العيادة، وإدارة المعتقل في تقديم العلاج اللازم له، والتشخيص السريع لوضعه الصحي، فهو يُعاني من ارتفاع في ضغط الدم والسكري، ودوخة مستمرة.

علماً أن الأسير زلوم من الأسرى القدامى الذين أمضوا في المعتقلات الإسرائيلية ما يقارب (32) عاماً، ومحكوم بالسجن لمؤبدتين و35 عاماً. كما يشتكي الأسير محمد تعاملرة من مدينة جنين، والقابع بمعتقل ”ريمون“، من أمراض الضغط، وارتفاع نسبة الكوليسترول في الدم، وحموضة في المعدة، ويحتاج متابعة سريعة لوضعه الصحي.

أما الأسير فريج أبو ظاهر (28 عاماً) من بيت لاهيا- غزة، الذي يقبع حالياً في سجن ”نفحة“، يُعاني من مرض يسمى ”فلسيا“، يسبب له شحانات كهربائية زائدة، وتشنجات أدت مؤخراً إلى سقوطه عن السرير ”البرش“، وإصابته بالرأس، ما زاد وضعه الصحي صعوبة إلى جانب تأزمه نفسياً.

وحملت الهيئة إدارة السجون الإسرائيلية المسؤولية الكاملة، عن استمرار مسلسل الإهمال الطبي بحق الأسرى الفلسطينيين، وطالبت المؤسسات الدولية، ومؤسسات حقوق الإنسان، والصليب الأحمر، بالقيام بدورها اللازم تجاه قضية الأسرى على أكمل وجه.



16 ألف حالة اعتقال، وتقضي حالياً 8 أسيرات أحكاماً بالسجن لمدة تزيد عن 10 سنوات، إضافة إلى 9 أسيرات صدرت بحقهن أحكام من 5 إلى 10 سنوات، بينما هناك أسيرتان تخضعان للاعتقال الإداري المتجدد دون تهمة، وهنّ الأسيرة بشرى الطويل، والأسيرة ختام الخطيب.

وطالب مركز فلسطين المؤسسات كافة، التي تتغنى بحقوق المرأة، الوقوف بشكل محايد تجاه معاناة الأسيرات المتفاقمة، والتدخل الحقيقي من أجل إنصافهنّ، ووقف الجرائم الإسرائيلية التي يتعرضنّ لها، كما طالب وسائل الإعلام المحلية والعربية بتسليط الضوء أكثر على معاناة الأسيرات، والتي لم تأخذ حقها الكافي في النشر الإعلامي.

”هيئة الأسرى“: إدارة سجون الاحتلال تتعمد الإهمال الطبي بحق الأسرى

قالت هيئة شؤون الأسرى والمحررين:

عدد من الأسيرات من ظروف صحية متردية، ولا يتلقين أي علاج مناسب، وفي مقدمتهنّ الأسيرة المقدسية الجريحة ”إسراء جعابيص“، والتي تحتاج إلى إجراء عدة عمليات يُماطل الاحتلال في إجرائها، وهي تقضي حكماً بالسجن 11 عاماً، كذلك الأسيرة نسرين أبو كميل، التي تُعاني من مشاكل في الجهاز الدموي والأسنان، والأسيرة أماني حشيم التي أصابها خلال فترة اعتقالها التهابات حادة في الجهاز السمعي، ولا تزال إدارة السجون ترفض توفير طبية نسائية في عيادة السجن لرعاية الأسيرات.

وأشار إلى أن الاحتلال عاد منذ عدة أعوام إلى سياسة حجز الأسيرات في ”معار الشارون“، سيئ الذكر، ويتعرضنّ هناك لأقسى أنواع التعذيب والإهانة، قبل أن يُنقلنّ إلى سجن ”الدامون“ بما فيها وسائل التعذيب العسكري كما جرى مع عدد من الأسيرات مؤخراً.

وكشف الأشقر أن الاحتلال يستهدف المرأة الفلسطينية كما الرجل بالاعتقال والتعذيب والأحكام التعسفية العالية، حيث وصلت حالات الاعتقال بين النساء منذ عام 1967، وحتى اليوم ما يزيد عن

إسرائيليات

تظاهرة اليوم بنيويورك للمطالبة بإغلاق مكاتب أمريكية داعمة للاستيطان



أربع منظمات استيطانية تتخذ من مدينة نيويورك مركزاً لها.

وأوضح أن المنظمات هي: "الموازنة المركزية لـ"إسرائيل"، أصدقاء عطيرات كوهانيم، منظمة تمويل البؤرة الاستيطانية في الخليل، ومنظمة أصدقاء

التبرعات لحركة "عطيرات كوهانيم"، وللبؤرة الاستيطانية في الخليل.

وقال التحالف في بيان له بتاريخ 27 يوليو 2021: "إن التظاهرة تهدف للضغط على المدعية العامة جونز لاتخاذ إجراءات بإغلاق ومحاكمة القائمين على

يُنظم تحالف مؤسسات أنصار الحق الفلسطيني في الولايات المتحدة الأمريكية، بتاريخ 27 يوليو 2021، تظاهرة أمام مكتب المدعية العامة لمدينة نيويورك لاتيتا جونز، لمطالبتها بإغلاق مكاتب منظمات أمريكية استيطانية، منها منظمتان تمويل وتجمعان

ديفيد“.

ويسعى المتظاهرون إلى إغلاق تلك المنظمات لدورها في دعم الاستيطان عن طريق توفير الدعم المالي والاستيلاء على الأراضي الفلسطينية.

ومن المقرر أن تبدأ التظاهرة الساعة الرابعة والنصف بتوقيت نيويورك من أمام مكتب المدعية العامة لمدينة نيويورك جونز.

وتستخدم جمعية “عطيرت كوهانيم” القانون الإسرائيلي الصادر في عام 1970 للاستيلاء على منازل فلسطينية في القدس، في المقابل يحرم الفلسطينيون من استرداد ممتلكات يملكون وثائقها الرسمية في غربي المدينة.

كبرى شركات الألبان الأمريكية توقف عملها بالمستوطنات

أعلنت كبرى شركة الألبان الأمريكية “آيس كريم بن أند جيرى” العملاقة، بتاريخ 19 يوليو 2021، أنها لن توزع

منتجاتها بعد الآن في المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة؛ في ضربة موجعة لحركة الاستيطان “الإسرائيلي”.

وقالت الشركة، في بيان لها، بتاريخ 19 يوليو 2021، نشرته على موقعها الإلكتروني: “إن عملنا في الأراضي الفلسطينية المحتلة يتعارض مع قيم شركتنا لإنتاج وتسويق مشتقات الحليب والبوظة”، مضيفة “إننا نعتزف بالمخاوف التي يشاركنا فيها زبائننا وشركاؤنا”.

ويشرح البيان: “لدينا شراكة طويلة الأمد مع المرخص له، الذي يصنع “آيس كريم بن أند جيرى Ben & Jerry” في “إسرائيل” وتوزيعه في المنطقة.

لقد عملنا على تغيير هذا، ولذلك أبلغنا المرخص له بأننا لن نجد اتفاقية الترخيص (للبيع بالأراضي المحتلة) عندما تنتهي صلاحيتها في نهاية العام المقبل، وعلى الرغم من أنه لن يتم بيع منتجات بن أند جيرى في الأراضي الفلسطينية المحتلة بعد الآن، فإننا سنبقى في “إسرائيل” من خلال ترتيب مختلف. سنشارك تحديثاً بشأن هذا بمجرد أن

نكون مستعدين“.

من جهته، وجّه رئيس ما يسمى “مجلس السامرة الإقليمي” يوسي دغان انتقاداً لاذعاً للشركة لإنهاء مبيعاتها في المناطق المحتلة التي يُطالب بها الفلسطينيون من أجل دولتهم المستقبلية.

وكانت حركة المقاطعة بي.دي.إس (BDS) شنت حملة مركزة لإقناع الشركة بوقف مبيعاتها في المستوطنات والأراضي الفلسطينية المحتلة.

فحاليات لدعم منتجات شركة “بن أند جيرى” في الولايات المتحدة

أطلق ناشطون أميركيون في الولايات المتحدة، عدة فحاليات لدعم شركة “بن أند جيرى”، لصناعة المتلجات، بعد أن قررت وقف بيع منتجاتها وإغلاق فروعها في المستوطنات الإسرائيلية، بالصفة الغربية المحتلة.

وحتّ النشطاء عبر حملات وهاشتاغات أطلقوها، على شراء منتجات الشركة لمساعدتها في مواجهة دعوات من



أنصار "إسرائيل" لمقاطعتها. فيما نشر نشطاء، صوراً لعائلاتهم أثناء تناولهم منتجات الشركة، فيما وزع آخرون منتجات الشركة في عدة مدن أميركية منها: شيكاغو ونيويورك، وذلك تعبيراً عن امتنانهم للشركة على قرارها الشجاع.

وكانت شركة المتلجات العالمية الشهيرة "بن أند جيري"، قد أعلنت في التاسع عشر من يوليو 2021، التوقف عن بيع منتجاتها في المستوطنات الإسرائيلية بالضفة الغربية المحتلة، لاعتبارات أخلاقية.

وقالت الشركة التي يقع مقرها في مدينة ساوث برلنغتون الأميركية: "إنها ستنهي بيع المتلجات في المستوطنات الإسرائيلية كون ذلك يتعارض مع قيمها".

طائفة دينية أمريكية تصنف الاحتلال "دولة فصل عنصري"

تعرض اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة لضربة جديدة وسط انشغاله بتهديد شركة "بن أند جيري" بسبب توقفها عن بيع المنتجات في مستوطنات الضفة الغربية المحتلة.

فقد أعلن المجمع الكنسي العام لكنيسة "المسيح" تسمية "إسرائيل" دولة فصل عنصري، لتصبح بذلك أول طائفة دينية أمريكية تقوم بهذه الخطوة.

وقال المجمع الكنسي في "يونيون كاربايد"، إنه يرفض نظام الفصل العنصري الإسرائيلي. وتوقع موقع "موندوز"، الذي تناول الحدث، بأن يكون قرار مجلس اتحاد الكنائس العالمي هو الضربة الأولى فقط من بين العديد من الطوائف الرئيسية الأخرى، بما



في ذلك الميثودية واللوثريين والأسقفية و"الموحدين" والكويكرز. تستبعد أيّ أمة.

مهاير محمد يطالب العالم بدعم الفلسطينيين وإدانة جرائم "إسرائيل"

جاء رئيس الوزراء الماليزي الأسبق مهاير محمد، مُطالباً العالم بمواصلة دعم الفلسطينيين وإدانة جرائم الاحتلال "الإسرائيلي" في فلسطين.

وقال محمد، في تصريحات نقلتها وسائل إعلام ماليزية: "إن الفلسطينيين يُعانون منذ 73 عاماً، وعلى العالم الوقوف إلى جانبهم، والتعبير عن اشمئزازهم من الجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبتها الإسرائيليون دون عقاب".

وأضاف: "لا نزال نأمل في رؤية نهاية الفصل العنصري الإسرائيلي، في حياتنا".

وأشار إلى أن ما يحدث في فلسطين يكشف الحقائق البشعة عن الديمقراطيات الغربية ودعاة العالم الحر ونفاقهم

وأدانت قيادة "يونيون كاربايد" استمرار القمع الإسرائيلي للفلسطينيين، ودعت حكومة الولايات المتحدة إلى دعم حقوق الشعب الفلسطيني.

وشجبت لجنة التنسيق في المجمع الكنسي الإصابات التي لحقت بالفلسطينيين على مدى عقود، بدعم غير محدود من واشنطن.

وأكدت اللجنة حق العودة للشعب الفلسطيني، والحق الدستوري للأمريكيين في الاحتجاج على تصرفات الاحتلال من خلال حركة المقاطعة.

ورفض المجمع الكنسي المزاعم القائلة إن أي انتقاد لسياسات الاحتلال معادٍ للسامية.

وطالبت الكنيسة إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن بوقف المساعدات العسكرية الأمريكية للاحتلال.

ورفضت الكنيسة أي لاهوت أو أيديولوجية، ولا سيما "الصهيونية المسيحية" من شأنها أن تمنح امتيازاً أو

الغذائية والإمدادات الطبية والوقود والأعلاف وكميات ضئيلة من المدخلات الزراعية، وغيرها من المواد المحددة في إطار ضيق". وطالبت المنسقة الأممية، حكومة الاحتلال بتخفيف القيود التي تفرضها على حركة البضائع والأشخاص في قطاع غزة ومنها إلى خارجها، بما يتماشى مع قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 1860 (عام 2009) بهدف رفعها في نهاية المطاف.

وأوضحت: "دون العودة إلى إدخال البضائع على نحو منظم ويمكن توقعه إلى غزة، فإن قدرة الأمم المتحدة وقدرة شركائنا على تنفيذ التدخلات الحيوية معرضة للخطر، مثلما هو حال سبل عيش الناس في غزة والخدمات الأساسية التي تقدّم لهم".

وذكرت المنسقة أن الأمم المتحدة "تقدر حالياً أن 250 ألف شخص لا يزالون يفتقرون إلى إمكانية الحصول على المياه المنقولة بالأنابيب بانتظام، وأن 185 ألفاً آخرين يعتمدون على مصادر المياه غير المأمونة أو يدفعون أثماناً أعلى لقاء المياه المعبّأة".

وشددت في بيانها، أنه "لا يمكن الوفاء بالاحتياجات الإنسانية بما فيها استئناف خدمات المياه والصحة والصرف الصحي الأساسية وإعادة إعمار غزة دون إدخال طائفة واسعة من اللوازم، بما فيها المعدات ومواد البناء الضرورية لإسناد أعمال الترميم والأنشطة الإنسانية".

وأكدت أن التوصل إلى حل مستدام للأزمة الإنسانية والإسهام في الاستقرار على المدى الطويل لن يتم إلا من خلال رفع الإغلاقات المنهكة بكاملها.

وقالت: إنه "ينبغي لـ"إسرائيل" أن تفي بالالتزامات التي يُلزمها القانون الدولي الإنساني عليها؛ فالمساعدات الإنسانية ليست معقّدة على شروط".



ومطالبة بالعدالة والإنصاف".

منسقة أممية تدعو الاحتلال لرفع الحصار عن غزة



دعت منسقة الأمم المتحدة الإنسانية لشؤون الأرض الفلسطينية المحتلة لين هاستينغز، سلطات الاحتلال إلى رفع جميع الإغلاقات "المنهكة" التي تفرضها على قطاع غزة.

وقالت هاستينغز في بيان، صدر بتاريخ 10 يوليو 2021، عقب زيارتها مؤخراً إلى قطاع غزة: "لسوء الحظ فإنه منذ بداية التصعيد (العدوان) في 10 مايو 2021، لا يزال دخول البضائع عبر معبر كرم أبو سالم، يقتصر على المواد

وازدواجية المعايير. وقال: "لا يمكننا أن نكتفي بالجلوس ونتركها تستمر. علينا أن ندعم بنشاط حركة العدالة من أجل فلسطين"، مشدداً على أنه حق أساسي للفلسطينيين بالعودة إلى أرضهم.

وجاءت تصريحات المسؤول الماليزي خلال حفل التدشين الرسمي لـ "جبهة عمل العدالة لأجل فلسطين (JPAF)"، وهي مبادرة تضم مجموعة من المهتمين، معظمهم من أساتذة الجامعات والأكاديميين، الذين يتمنون مستقبلاً أفضل للفلسطينيين، وخاصة شبابهم وأطفالهم. وهنأ مهاتير محمد مؤسسة (JPAF) لأخذ زمام المبادرة لتكون صوتاً آخر للفلسطينيين؛ لأنهم يستحقون العدالة مثل أي إنسان آخر.

وقال: "علمت أنه سيتم إنشاء كرسي عن العدالة من أجل فلسطين في جامعة سينس إسلام ماليزيا (USIM) قريباً لدعم عمل (JPAF)".

وأضاف: "يجب أن تفتح مرافق البحث المتاحة في الجامعة لعملها. كما يجب أن يمثل إطلاق اليوم بداية المشاركة الوطنية والدولية في هذه القضية النبيلة. إنه ليس مجهوداً لماليزيا فقط؛ إنه جهد للإنسانية". وقال: "إنها محاولة لتصحيح الخطأ،

انتهاكات عنصرية

واستشهد نحو 290 فلسطينياً وأصيب الآلاف وهدمت البنية التحتية خلال العدوان الأخير على قطاع غزة المحاصر، فيما قتل 13 شخصاً في "إسرائيل" بعد إطلاق فصائل المقاومة صواريخ على الاحتلال.

وكانت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ميشيل باشليه، قد قالت للمجلس في ذلك الوقت: "إن الضربات الإسرائيلية الفتاكة على غزة قد ترقى إلى جرائم حرب، وإن "حماس" انتهكت القانون الإنساني الدولي بإطلاقها صواريخ على إسرائيل".

وأوضحت المفوضية السامية لحقوق الإنسان، بتاريخ 22 يوليو 2021، أن العضوين الآخرين في هذه اللجنة التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان في مايو 2021 بعد العدوان على غزة، هما الهندي ميلون كوئاري والأسترالي كريس سيدوتي.

وشغل كوئاري من عام 2000 إلى 2008 منصب المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالحق في السكن اللائق، أما سيدوتي فهو خبير معروف في مجال حقوق الإنسان.

ترحيب فلسطيني ورفض إسرائيلي.. لجنة أممية "مستقلة ودائمة" لبحث انتهاكات حقوق الإنسان في فلسطين المحتلة

أعلنت الأمم المتحدة أن المفوضة السامية السابقة لحقوق الإنسان نافي بيلاي ستترأس لجنة التحقيق الدولية بشأن انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في الأراضي الفلسطينية المحتلة و"إسرائيل".

واتفق المجلس في أواخر مايو 2021 على فتح التحقيق بتفويض موسع للتحقق من انتهاكات في غزة والضفة الغربية المحتلة، وفي مزاعم وجود انتهاكات في "إسرائيل"، أيضاً، وذلك خلال العدوان الذي توقف بإعلان هدنة في 21 مايو 2021.





في ذلك عمليات التمييز والقمع المنهجي المبنية على الانتماء الوطني أو العرقي أو الديني“.

وينبغي أن يتركز التحقيق على إثبات الوقائع وجمع أدلة وعناصر أخرى يمكن استخدامها في إطار ملاحقات قضائية وبقدر الإمكان، تحديد المذنبين كي يخضعوا للمحاكمة وهذه المرة الأولى التي يشكل فيها المجلس لجنة تحقيق لا يتم تحديد مدة تفويضها مسبقاً.

ترحيب فلسطيني

ورحبت الخارجية الفلسطينية، في بيان بتشكيل لجنة التحقيق الدولية، المستقلة والمستمرة وشددت الوزارة على أهمية أن تضع هذه اللجنة آليات المساءلة على الانتهاكات والجرائم الإسرائيلية، وتحديد المسؤولين عنها.

وأكدت جاهزية فلسطين في تقديم كل المعلومات المطلوبة لدعم المسار القانوني لمواجهة الجرائم الإسرائيلية. وفي 13 أبريل 2021، تفجرت الأوضاع في الأراضي الفلسطينية، جراء اعتداءات إسرائيلية في مدينة القدس المحتلة، خاصة المسجد الأقصى وحي الشيخ جراح، في محاولة لإخلاء منازل فلسطينية وتسليمها لمستوطنين.

وانتقل التوتر إلى الضفة الغربية والمدن المحتلة، وتحول إلى مواجهة عسكرية في قطاع غزة في 10 مايو 2021، انتهت بعد 11 يوماً بالتوصل لوقف إطلاق نار بين فصائل المقاومة الفلسطينية و“إسرائيل“.

بينما شغلت ببلاي- رئيسة اللجنة - منصب المفوضة السامية لحقوق الإنسان من 2008 حتى 2014، وكانت أيضاً قاضية ورئيسة المحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

وسيعرض المحققون المكلفون بتحديد المسؤولين عن الانتهاكات أول تقرير لهم في يونيو 2022.

رفض إسرائيلي

ورفضت “إسرائيل، بتاريخ 22 يوليو 2021، التحقيق مجدداً. وجاء في بيان للبعثة الإسرائيلية للأمم المتحدة في جنيف “ليس مفاجأة أن يكون غرض هذه الآلية هو إيجاد انتهاكات إسرائيلية، وفي نفس الوقت تبرئة حماس، المنظمة الإرهابية بقطاع غزة، من الجرائم التي ارتكبتها“.

وأضاف البيان “كما أعلنت “إسرائيل“ فور انتهاء الجلسة الخاصة، فإنها لن تتعاون مع مثل هذا التحقيق“.

وسمح قرار 28 مايو 2021 الذي حصل على تأييد 24 عضواً في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة مقابل معارضة 9 أصوات وامتناع 14 عضواً عن التصويت، بتشكيل “لجنة التحقيق الدولية المستقلة والدائمة“ المكلفة النظر في تجاوزات القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان في فلسطين المحتلة.

وتتجاوز أهمية القرار إلى حد بعيد الحرب الأخيرة على غزة. ويطلب النص من المفوضية النظر في “كل الأسباب العميقة للتوترات المتكررة وانعدام الاستقرار وإطالة أمد النزاع، بما

المنع، في حين لم يُكشف عن المدة الزمنية له“.

وفي يونيو 2021، استأنف الاحتلال إدخال الوقود لمحطة توليد كهرباء غزة، بعد منع استمر نحو 49 يوماً بعد العدوان الأخير في 10 مايو 2021 الذي استمر 11 يوماً.

ويُعاني القطاع المحاصر للعام الخامس عشر تواليًا، وخاصة بعد العدوان الأخير، من تردي الأوضاع الإنسانية والاقتصادية والمعيشية جراء حصار الاحتلال المتواصل والمشدد، وإغلاق الاحتلال للمعابر ومنع دخول المستلزمات الأساسية، إضافة إلى العقوبات التي فرضتها السلطة على القطاع؛ ما تسبب في تفاقم الفقر والبطالة، واستمرار مشكلة انقطاع التيار الكهربائي التي تزيد من معاناة مختلف الفئات.

ومما ساهم في زيادة معاناة سكان القطاع البالغ عددهم أكثر من مليوني نسمة، تفشي وباء كورونا، ونقص حاد في الأدوية والمستلزمات الطبية، إضافة إلى إجراءات مواجهة الوباء التي تسببت في توقف العديد من القطاعات الاقتصادية، التي تُعاني أصلاً من الحصار.

جلسة مجلس الأمن حول الانتهاكات الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة

بحث مجلس الأمن الدولي، بتاريخ 28 يوليو 2021، في جلسة مفتوحة، انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي واعتداءات مستوطنيه في الضفة بما فيها القدس.

وعقد مجلس الأمن جلسته بطلب من دولة فلسطين، وناقش فيها أيضاً استمرار الحصار الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، إضافة لما يعانيه الأسرى في سجون الاحتلال.



خلال 3 أشهر.. 5 شهداء و 2850 جريحاً برصاص الاحتلال في "بيتا"

وتشهد "بيتا"، احتجاجات شبه يومية، رفضاً لإقامة بؤرة استيطانية على أراض فلسطينية خاصة تقع على "جبل صبيح".

ورغم إخلاء الجيش الإسرائيلي، للمستوطنين من البؤرة في الثاني من يوليو 2021، إلا أن الفلسطينيين واصلوا احتجاجاتهم، رفضاً لإبقائها تحت السيطرة العسكرية الإسرائيلية، ويطلبون بإعادة الأراضي إلى أصحابها.

قالت هيئة مقاومة الجدار والاستيطان: "إن خمسة فلسطينيين استشهدوا برصاص جيش الاحتلال الإسرائيلي، وأصيب نحو 2850 جريحاً، خلال 3 أشهر من الفعاليات المناهضة للاستيطان اليهودي في بلدة "بيتا"، شمالي الضفة الغربية المحتلة".

وقالت الهيئة في بيان لها: "إن اعتداءات الاحتلال الإسرائيلي على المقاومة المستمرة في بلدة (بيتا) منذ 91 يوماً".

وأضافت: "مع دخول شهرها الرابع، أوقعت خمسة شهداء، وأكثر من 150 جريحاً تكسرت أطرافهم بالرصاص الحي، و 2700 جريح بالمطاط وإصابات مختلفة".

وأشارت إلى اعتقال 33 شخصاً من سكان البلدة، وكذلك إحداث دمار هائل في البنى التحتية والطرق والأراضي الزراعية وأشجار الزيتون.

وقالت الهيئة إن كل ذلك: "قام به جيش الاحتلال لحماية المستوطنين الإسرائيليين الذين يسرقون أراضي الفلسطينيين ويننون عليها مستعمراتهم".

الاحتلال يمنع إدخال الوقود إلى محطة كهرباء غزة

منعت قوات الاحتلال الإسرائيلي، بتاريخ 25 يوليو 2021، إدخال الوقود المُشغل لمحطة توليد الكهرباء، في قطاع غزة، عبر معبر كرم أبو سالم التجاري، دون إبداء أسباب.

وقال رامي أبو الريش، المدير العام للتجارة والمعابر في وزارة الاقتصاد الفلسطينية بغزة: "إنّ سلطات الاحتلال منعت إدخال 25 شاحنة محملة بالوقود، لمحطة توليد الكهرباء بغزة".

وتابع أنه "لم يتم إبداء الأسباب حول

لين هاستينجز تدعو إلى ضمان حماية الفلسطينيين بموجب القانون الإنساني الدولي

شددت منسقة الأمم المتحدة الإنسانية لشؤون الأراضي الفلسطينية المحتلة لين هاستينجز، في كلمتها، على أهمية البقاء على الوضع القائم في القدس والمقدسات، داعية إلى ضمان حماية الفلسطينيين بموجب القانون الإنساني الدولي، وإلى ضمان احترام القانون الدولي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

كما استعرضت هاستينجز انتهاكات المستوطنين في الأراضي الفلسطينية، والوضع في الضفة والقدس، وشددت على أن المستوطنات غير قانونية بموجب القانون الدولي، وأنه يجب وقف أنشطة الاستيطان لأنها تقوض خيار حل الدولتين. وأوضحت أن "إسرائيل" واصلت منع السكان من الانتقال إلى مناطق أخرى، بحجة أن هذه المناطق تقع ضمن نيران الأسلحة الإسرائيلية. وحثت هاستينجز "إسرائيل" على وقف

أعمال هدم وممتلكات الفلسطينيين التزاماً بالقانون الدولي، وإلى وقف اعتداءات المستوطنين بحق الفلسطينيين.

كما رحبت هاستينجز بجهود المانحين من أجل التعامل مع تبعات التصعيد الإسرائيلي على قطاع غزة خلال مايو الماضي، والتعامل مع الأزمة المالية التي تواجهها السلطة الوطنية الفلسطينية.

وطالبت "إسرائيل" بتخفيف القيود المفروضة على قطاع غزة، والسماح بوصول المساعدات الإنسانية دون عوائق لتنفيذ خطة الاستجابة لخطة عام 2022، والسماح بوصول السلع بشكل منتظم إلى غزة، وتقديم الدعم المطلوب الذي من شأنه تخفيف المعاناة على القطاع على المدى القصير.

يودث أوبنهايمر: "إسرائيل" تستخدم التمييز لإضعاف التواجد الفلسطيني في مدينة القدس المحتلة

من جانبها، أكدت مديرة المنظمة غير الحكومية المناهضة للاحتلال الإسرائيلي،

يودث أوبنهايمر، أن "إسرائيل" تستخدم التمييز لإضعاف التواجد الفلسطيني في مدينة القدس المحتلة، عبر الاستيلاء على الأراضي وبناء المستوطنات والحرمان من الجنسية والحقوق السياسية وتهجير السكان، ونقص الخدمات ومنع البناء.

وتابعت أن الانتقاص من حقوق الفلسطينيين في القدس، وتغيير الوضع في المسجد الأقصى، وإغلاق باب دمشق في رمضان وطرده الأسر الفلسطينية، واستهدافها خاصة في حي الشيخ جراح، يتناقض مع المواثيق الدولية، ويزعزع حل الدولتين.

وأوضحت: يوجد 4 أحياء سكانية عرضة للتهجير الجماعي، أهمها الولجة وسلوان والشيخ جراح، والحكومة الإسرائيلية تزعم أن تدابيرها في هذه الأحياء قانونية، كما أن الشيخ جراح وبطن الهوى معرضة للتهجير نتيجة قوانين تسمح لليهود بإعادة استملاك أراض يسكنها فلسطينيون، وتسهم في تشريدهم.

وتحدثت أوبنهايمر عن عمليات الهدم التي تنفذها سلطات الاحتلال بحق منازل



الفلسطينيين، بحجة عدم الحصول على تراخيص بناء، والتي يستحيل الحصول عليها، لأن المقدسيين محرومون من إقامة مبان في مجتمعاتهم، خاصة الأحياء الأربعة التي تضم 3 آلاف فلسطيني مهددين بالتهجير، ما يعني حرمان الفلسطينيين من حقهم في السكن.

وطالبت أوبنهايمر، "إسرائيل" بالتوقف عن عمليات الهدم، ووضع سياسات منصفة وعادلة لجميع سكان القدس والاعتراف بالطابع التاريخي والسياسي والديني للمدينة، والتفاوض مع القيادة الفلسطينية والأطراف الدولية لتعزيز التنمية المستدامة، وتنفيذ القرار 2334 في مجلس الأمن بشأن المستوطنات.

رابطة الصداقة البلجيكية الفلسطينية تصدر بياناً بشأن انتهاكات الاحتلال في فلسطين

دعت جمعية الصداقة البلجيكية الفلسطينية الحكومة البلجيكية إلى استخدام حق النقض (الفيتو) ضد عودة الاجتماعات الثنائية المنصوص عليها في اتفاقية الشراكة مع دولة الاحتلال الإسرائيلي، وضرورة تعليقها طالما استمر الاحتلال في انتهاكات حقوق الإنسان في فلسطين، بموجب بند حقوق الإنسان.

وقال بيان لرابطة الصداقة: إن "الاتحاد الأوروبي هو الشريك الاقتصادي الرئيسي لـ"إسرائيل"، وبالتالي لديه إمكانات هائلة للتأثير على الوضع في الشرق الأوسط، لقد حان الوقت أكثر من أي وقت مضى ليقوم الاتحاد بتحويل هذا الثقل الاقتصادي إلى وزن سياسي والضغط على "إسرائيل" لاحترام القانون الدولي، بغض النظر عن الجهود التي يبذلها المتحدثون باسمها

وفي هذا السياق، لا ينبغي فهم الارتباط الذي أكده يانير لبيد بحل الدولتين على أنه أي شيء آخر غير عملية اتصال غير فعالة على الأرض وهكذا، في 23 حزيران (يونيو)، بعد عشرة أيام فقط من توليها السلطة، وافقت الحكومة الجديدة على 31 مشروع بناء في المستوطنات في حين أن عدد تدمير المباني المدنية الفلسطينية في المناطق التي تطمع بها "إسرائيل" قد ارتفع وفقاً للأمم المتحدة إلى 421 منذ بداية العام (ارتفاع بنسبة 30% سنوياً لمدة عامين متتاليين)، فإن الجيش يقترب من هدم القرية من همسة للمرة السابعة في ثمانية أشهر.

تؤيد غالبية الأحزاب في الائتلاف المركب الحالي ضم المستوطنات الرئيسية ووادي الأردن، وسلطة الغذاء للضفة الغربية والحدود الخارجية الوحيدة للمنطقة.

يمكن للدولة الفلسطينية المتصورة في ظل هذه الظروف أن تشبه فقط مجموعة من الجيوب غير القابلة للحياة وغير المستمرة، على غرار البانتوستانات في جنوب إفريقيا، التي تستحضر بشدة خطة السلام الوهمية التي قدمها دونالد ترامب في يناير 2020. إن انفتاح الاتحاد الأوروبي على شراكة أقوى مع "إسرائيل" هو أكثر إشكالية لأنه وافق بالفعل في الماضي على التنازل عن مبدأه العام المتمثل في حظر استخدام أمواله في المستوطنات.

في عام 2013، سمح مرفق للاتفاق الذي ينص على عدم اعتراف "إسرائيل" بالمبادئ التوجيهية للاستيطان بالانضمام إلى برنامج البحث العلمي Horizon 2020، وقد نتج عن ذلك بشكل خاص مشروع تدريب القانون، وهو تعاون بين عدة جامعات (بما في ذلك جامعة KU Leuven والشرطة القضائية البلجيكية) مع الشرطة الإسرائيلية، على الرغم من أن الأخيرة تنتهى بانتظام بالمعاملة الإنسانية والمهينة أثناء الاستجواب.

لجعل الناس ينسون القمع اللاإنساني للشعب الفلسطيني". وأضاف البيان "بعد شهر من تولي الحكومة الجديدة السلطة في "إسرائيل"، التقى وزير خارجيتها ورئيس وزرائها البديل يانير لبيد برؤساء الدبلوماسية الأوروبية في بروكسل يوم الإثنين 12 يوليو، بدعوة من مجلس وزراء خارجية دول الاتحاد الأوروبي أشاد بـ "القيم الديمقراطية المشتركة" بين "إسرائيل" والقارة القديمة، وبالتالي نأى بنفسه عن المحور الذي أنشأه بنيامين نتنياهو مع الحكومات غير الليبرالية في أوروبا.

كما أكد دعمه الشخصي لحل الدولتين، بينما أعلن أنه غير عملي في الوقت الحالي، وكذلك رغبته في تحسين رفاهية الفلسطينيين. في حين أشاد الممثل الأعلى للاتحاد للشؤون الخارجية جوزيب بوريل بهذا الخطاب واعتبره "فرصة لبداية جديدة" داعياً إلى العودة بعد 9 سنوات من الغياب عن الاجتماعات الثنائية التي نصت عليها اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، "إسرائيل" عام 1995.

وأشار البيان إلى استمرار السياسات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين، محذراً من خطورة التطهير العرقي، لا سيما في سلوان، حيث يتعرض 4000 مواطن للتهديد بالطرد. وتواصل الحملات على نشطاء حقوق الإنسان. فبينما غنى لبيد نداءه لحقوق الإنسان، وحرمت "إسرائيل" خالدة جرار، النائبة الفلسطينية المعتقلة إدارياً لمدة عامين، من حق حضور جنازة ابنتها.

وفي غضون ذلك، سُمح لإيغال عامير، القومي المتطرف الذي اغتال رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق إسحاق رابين، بالخروج والزواج وإنجاب طفل أثناء الاحتجاز.

كما أن هناك استمراراً في الحصار المفروض على غزة، على الرغم من الوضع الإنساني المزري في القطاع، والذي تقام بسبب الصراع الأخير.

تقرير رصد للأنشطة والخطط الاستيطانية الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة خلال شهر يوليو 2021

محمد مصطفى الحلو - مستشار بقطاع فلسطين والأراضي العربية المحتلة



الشرقية وبيت لحم، ومعروف أنه كانت هناك محاولات للترويج لهذه الخطة منذ التسعينيات، ولكن بسبب المعارضة الدولية لم يتم الترويج لها حتى أمر نتنياهو بالموافقة عليها للإيداع في العام 2012، وعاد يروج لها مرة أخرى في عشية انتخابات فبراير 2020.

بعد أيام يوم 9 أغسطس 2021 لمناقشة الاعتراضات التي قدمتها حركتي "السلام الآن" و"غير عميم" وآخرون على خطط بناء 3412 وحدة استيطانية في تلك المنطقة، وتعتبر هذه الخطة مدمرة تماماً لما يُسمى حل الدولتين لأنها تمنع التواصل بين رام الله والقدس

تعتزم الحكومة الإسرائيلية تنفيذ خطة لإقامة 3412 وحدة استيطانية ضمن المخطط الاستيطاني المعروف بـ "E1" شرق مدينة القدس الشرقية المحتلة، حيث تم كشف النقاب عن أن ما يُسمى "المجلس الأعلى للتخطيط الإسرائيلي" أرسل استدعاء لجلسة استماع ستعقد

وأبو ديس والطور وعنات“.

هذا وقد استجابت محكمة الصلح لطلب بلدية الاحتلال في القدس وما تُعرف بـ“سلطة الطبيعة“ لاستئناف أعمال التجريف في أرض مقبرة اليوسفية في البلدة القديمة، ويشمل قرار المحكمة السماح بتحويل قطعة الأرض إلى حديقة عامة من أجل ضمان منع المسلمين من استحداث قبور جديدة فيها.

ويأتي هذا القرار تزامناً مع الهجمة الشرسة على المقدسات والمقدسين، وفي ظل تجاهل لوجود عشرات القبور في المقبرة، بما في ذلك صرح الشهداء الأردنيين والعرب في نكبة 1967، وفي تجاهل لحرمة المقابر ومشاعر المسلمين تجاه تهويد مقابرهم.

وفي محاولة خبيثة لسرقة التراث البدوي الفلسطيني ولتزوير المكان والزمان وعلى الشارع الرئيسي بين مدينتي القدس المحتلة وأريحا يُروج الاحتلال الإسرائيلي عبر لافتات وضعت على مداخل الشوارع لمشروع استيطاني

الأمريكي“ الذي يُصادر مئات الدونمات من الأراضي ويُمزق ترابط أحياء وقرى القدس ويربط مستوطنات شمال المدينة بجنوبها ضمن ما يُسمى بـ“القدس الكبرى“، ويعتبر مشروع الطريق أضخم مشروع مواصلات في القدس الشرقية وسيكون بمثابة شريان النقل الرئيسي في شرق المدينة ويبلغ إجمالي طول الطريق الذي يربط وادي الدرجة (طريق 398) بالقرب من صور باهر جنوباً وتقاطع الزيتون في الجزء الشمالي منه حوالي 10 كم، وبلغ إجمالي الاستثمار المالي في المشروع 1.3 مليار شيكل، وهذا واحد من عدة مشاريع تهدف إلى تفتيت الأحياء المقدسية والقرى الفلسطينية واستغلال الأراضي لصالح الاستيطان والطرق الالتفافية الكبرى التي تم تنفيذها وتخطيطها في القدس الشرقية، والغاية منه ربط المستوطنات مثل “معاليه أدوميم“ مع مستوطنات الجنوب وحصر الوجود المقدسي بين المستوطنات والطرق الالتفافية، والتهام ما تبقى من أراضٍ لمنع أصحابها من التوسع والبناء فيها، ومنذ الإعلان عن مشروع الطريق الأمريكي تمت مصادرة 1070 دونماً من أراضي القرى العربية “صور باهر

على صعيد آخر، ذكرت مواقع للمستوطنين أن رجل الأعمال الإسرائيلي رامي ليفي، بمشاركة عشرات الأشخاص وضع خلال حفل حجر الأساس لحى يهودي جديد في شرقي القدس، وبحسب تلك المصادر، فإن ليفي يُخطط لبناء 400 وحدة سكنية وفندقين ومركز تجاري كبير ومبانٍ عامة ومركز رياضي ضخم بجوار ما يُعرف منتزه “قصر المفوض“ في قلب حي جبل المكبر المقدسي، علماً أنه تم العام الماضي بناء حوالي 90 وحدة استيطانية في “نوف تسيون“، ولكن هذا المخطط الجديد يتضمن نقل المكان إلى نقلة نوعية ليصبح حياً يهودياً راقياً سيحمل نفس اسم مستوطنة “نوف تسيون“ المقامة على أراضي الفلسطينيين شرقي القدس، وشارك في الحفل رئيس بلدية القدس موشيه ليون، والحاخام الأكبر لصغد شموئيل إياهو، والمدير العام لوزارة الإسكان الإسرائيلية أفيعاد فريدمان، وشخصيات أخرى من حاخامات واقتصاديين وغيرهم.

وفي القدس كذلك، افتتح رئيس بلدية الاحتلال موشيه ليون القسم الجنوبي من (مشروع الطوق الشرقي) “الطريق





قضية "مركز المدينة"، وهو مشروع للتنظيم المدني أقرته "اللجنة اللوائية الإسرائيلية" لفرض المزيد من التضييق على التوسع العمراني الاستيطاني في باب الساهرة وواد الجوز وحي المسعودية في مدينة القدس المحتلة، ويمتد المخطط على مساحة تُقارب الـ 700 دونم تضم أملاكاً خاصة وعقارات وقفية وضعته سلطات الاحتلال من دون التشاور مع سكان المنطقة، وذلك على الرغم من تأثيره السلبي على المقدسيين وعدم مراعاته الاحتياجات السكنية للنمو السكاني.

واستطراداً في مخططات الاحتلال الاستيطانية أصدر ما يسمى "مجلس التكتل الاستيطاني في مجمع مستوطنة "غوش عصيون" قراراً لبناء مئات الوحدات الاستيطانية على أراض في بيت لحم، حيث أقر بوضع خطة لبناء 510 وحدات استيطانية، 400 منها في مستوطنة "مجدال عوز" المقامة على أراضي بلدة "بيت فجار" جنوباً، و110 وحدات في مستوطنة "أبي هناعل" الجاثمة على أراضي بلدة "كيسان" شرقاً.

وفي نفس الوقت قررت ما تُسمى بالإدارة

يقيم حفل زفافه في المكان، حيث يدعي الاحتلال أن هذه الطقوس والعادات والأطعمة هي "تراث يهودي توراتي"، وضمن جهود الاحتلال والقائمين على هذا المشروع التهويدي الخطير يُروج موقع (بوكينغ) الشهير لهذا المشروع الاستيطاني ويتيح فرصة الحجز فيه بقيمة 90 دولاراً لليلة الواحدة على غرار ما كان يقوم به موقع (إير بي إن بي) سابقاً من ترويج لبيوت أقامتها جمعيات استيطانية يمينية متطرفة على أراضي الفلسطينيين في أكثر من مكان في الضفة الغربية، ويقوم المشروع الاستيطاني التوراتي الجديد على أراض تُقدر مساحتها بنحو 82 دونماً، ويستهدف محاصرة تجمعات بدوية في المنطقة يبلغ عددها 12 تجمعاً، وتضم 13 ألف فلسطيني يحاول الاحتلال طردهم من المنطقة، وقد رصدت سلطات الاحتلال نحو 50 مليون شيكل لتهيئة البنية التحتية لإقامة المشروع بهدف تزوير وتغيير تاريخها واسمها في محاولة بائسة لبعث أساطير تدعي "هنا كانت بداية الحياة والحضارات اليهودية".

في الوقت نفسه تتفاعل على صعيد المشاريع الاستيطانية في الأسابيع الأخير

جديد أطلق عليه اسم "سفر التكوين" إحدى "أسفار موسى الخمسة في كتاب التوراة"، ففي "بادية القدس" الممتدة من شرق المدينة حتى التلال المطلّة على أريحا والبحر الميت، وعلى بعد أمتار قليلة من تجمع "أبو داهوك" البدوي المههد بالإخلاء مع ما يقرب 12 تجمعاً بدوياً آخر في الخان الأحمر، وضعت لافتات كُتب عليها باللغة الإنجليزية "التخيم في صحراء إسرائيل".

ويُروج الاحتلال لهذا المشروع الاستيطاني على أنه يقع في قلب ما يُسميه صحراء يهودا على الطريق إلى البحر الميت، في مكان يُتيح للزوار نمط الحياة كما كانت في عصور قديمة، حيث يستقبلهم "خادم إبراهيم" ليجربوا في خيمته الضيافة متجاهلاً الآلاف من البدو المقدسيين الذين يعيشون في هذه المنطقة التي عُرفت تاريخياً باسم "برية أو بادية القدس"، حيث تعود معظم ملكيات أراضي بادية القدس لأهالي بلدة سلوان، يُعد القائمون على المشروع الاستيطاني القهوة العربية ليستقبلوا بها الزوار، ويصنعون لهم خبز الصاج يأخذونهم في جولات على الجمال، ويقومون لهم الاحتفالات في بيوت الشعر، ومنهم من



المدينة الإسرائيلية تحويل مئات الدونمات الزراعية إلى محميات طبيعية في منطقة الأغوار، وهي أراض تقع ضمن حدود منطقة الفارسية وعين الحلوة في الأغوار، وتشير المعلومات إلى تحويل أكثر من 1500 دونم من هذه الأراضي الواقعة في محيط مستوطنة "روتيم" إلى محميات طبيعية ليلعب عدد الأراضي التي تم تحويلها من قبل حكومة الاحتلال في الأغوار إلى محميات طبيعية حتى الآن 76000 ألف دونم من الأراضي، علماً أن أصحاب هذه الأراضي مواطنون فلسطينيون يملكون كافة الأوراق الثبوتية اللازمة لأراضيهم.

في المجلس تتمثل مهمتها في مواكبة التخطيط لإنشاء مستوطنة أفيثار لتحديد احتياجات المستوطنة.

ويواصل المستوطنون عمليات تجريف أراضي المواطنين في جبل العالم ببلدة نعلين غرب رام الله لشق طريق استيطاني في المنطقة، ويستهدف المستوطنون أراضي جبل العالم في مسعى مستمر لمصادرتهم، إذ أقدموا أكثر من مرة على شق طرق داخل أراضي الجبل لتعزيز سيطرتهم عليه، ويطرد المستوطنون باستمرار المزارعين ويحرقون أراضي الجبل ويعملون على اقتلاع الأشجار وتخریب خطوط مياه الري، وتعرض أراضي الفلسطينيين في جبل العالم لانتهاكات متكررة من قبل الاحتلال ومستوطنيه، فقد أحرق المستوطنون مئات أشجار الزيتون، ونفذوا اعتداءات متكررة على المواطنين بحماية قوات الاحتلال.

وفي محافظة نابلس، أحرق مستوطنون منشأة اقتصادية إلى الجنوب من مدينة نابلس، فيما شرع مستوطنون آخرون بأعمال توسعة وتجريف في البويرة الاستيطانية المقامة على أراضي المواطنين في بلدة بيت دجن شرق نابلس، والنقطة صورة جوية للبويرة، حيث ظهر بأنه قد تم وضع أكثر من بيت متنقل فيها، إضافة إلى شق شبكة من الطرق المحيطة بها في خطوة لتوسيعها

من البيوت الثابتة في المستوطنة حيث تجري كل هذه الأعمال في ظل حراسة قوات الاحتلال المنتشرة في المنطقة، كما نصبت قوات الاحتلال الإسرائيلي بيوتاً متنقلة "كرفانات" على مساحة 3 دونمات شرق مدينة الخليل في حي واد الحصين بمحاذاة طريق واد النصاري، قرب مستوطنة "كريات أربع" وأحاطتها بأسلاك شائكة، وعبر أهالي المنطقة عن خوفهم أن يكون نصب "الكرفانات" في منطقة قريبة من المستوطنة وعلى الطريق التي يعبرها المستوطنون للوصول إلى الحرم الإبراهيمي، تمهيداً لإنشاء بويرة استيطانية جديدة لربطها بالمستوطنة المذكورة.

فيما بدأت ما يُسمى بالإدارة المدنية الإسرائيلية أعمال مسح للأراضي المقامة عليها بويرة "أفيثار" الاستيطانية على جبل صبيح قرب بلدة "بيتا" جنوب نابلس، وتأتي هذه الخطوة لتنفيذ اتفاق موقع بين الحكومة الإسرائيلية والمجلس الإقليمي لمستوطنات "السامرة" بهدف مسح الأراضي تحضيراً لاستئناف المخطط الاستيطاني وإنشاء مدرسة دينية، وتشمل أعمال المسح فحص أرض تبلغ مساحتها حوالي 95 دونم من أراضي البويرة الاستيطانية من أجل السماح بإعلانها أراضي "الدولة" بهدف الاعتراف بها كمستوطنة رسمية، وشكل ما يُسمى رئيس مجلس شومرون الاستيطاني "يوسي دغان" لجنة توجيهية

وفي الأغوار كذلك أطلقت منظمة "أرضنا" الاستيطانية مشروعاً استيطانياً جديداً يقضي بزراعة أشجار في مناطق متفرقة من الأغوار تحمل أسماء جنود الاحتلال القتلى، وكانت خربة السويدية أولى محطات هذا المشروع الاستيطاني الخطير، حيث زرعت المنظمة الاستيطانية 300 شجرة إلى الجنوب من هذه الخربة تحمل أسماء 300 جندي من جيش الاحتلال قتلوا خلال سنوات الصراع، فيما منع مستوطنون مربو المواشي من سقاية مواشهم في نبع عين الحلوة بالأغوار الشمالية.

وتشهد أكثر من منطقة في الضفة الغربية نشاطات استيطانية يتناوب عليها المستوطنون من ناحية وقوات الاحتلال وإدارته المدنية من ناحية ثانية، فقد أقام مستوطنون بيوتاً متنقلة "كرفانات" في محيط مستوطنة "شفوت راحيل" المقامة على أراضي قرية جالود جنوب نابلس تم نصبها في الحوض رقم (13) موقع "الخفافيش"، حيث تم نصب (7) بيوت متنقلة في الجهة الشرقية من المستوطنة، وفي نفس الوقت تواصل جرافات ضخمة تابعة للمستوطنين أعمال التجريف وتمهيد الأرض من الجهة الشمالية الغربية لنفس المستوطنة، لبناء وحدات استيطانية جديدة، مع استمرار العمل في بناء عدد

على بيت لحم والقدس، بالإضافة إلى البحر الميت وصحراء القدس، ويضم بنايات تاريخية أثرية مهمة.

وتتعرض منطقة البادية الشرقية منذ مدة إلى هجمة من الاحتلال لأغراض استيطانية، وأعلن سابقاً عن إصدار أوامر عسكرية يُمنع بها المزارعين من الوصول إلى أراضيهم المقدرة بمئات الدونمات.

مستوطنون يقطعون شبكة هاتف في قرية بورين

قطعت مجموعة من المستوطنين، بتاريخ 30 يوليو 2021، عدداً من أعمدة الهاتف الواصلة لأحد المنازل في المنطقة الشرقية لبلدة بورين جنوب نابلس، شمال الضفة الغربية المحتلة.

وأفادت مصادر محلية أن مستوطنين من "يتسهار" قطعوا نحو 6 أعمدة لخط الهاتف الواصل إلى منزل المواطن أيمن عطا الله صوفان الواقع على أطراف بلدة بورين.

وأشارت إلى أن منزل المواطن صوفان هو الوحيد في المنطقة الذي يفصله طريق استيطاني "يتسهار" عن البلدة.

وتشهد المنطقة الشرقية لبلدة بورين اعتداءات متكررة للمستوطنين، حيث هاجم العشرات منهم قبل أيام أطراف القرية الشرقية.

كما نفذ المستوطنون هجوماً على منزل عائلة صوفان، وحطموا 20 شجرة زيتون في محيطه.

وتتعرض بورين كما غيرها من قرى

31 يوليو 2021، بوابة حديدية وبرجاً للاتصالات على مدخل جبل الفرديس شرق بيت لحم.

وأفاد مدير مكتب هيئة مقاومة الجدار والاستيطان في بيت لحم حسن بريجية أن إقامة البوابة الحديدية على مدخل الجبل سيؤدي لمنع المواطنين من الوصول إلى أراضيهم.

وتأتي إقامة البوابة الحديدية وبرج الاتصالات في وقت تُصعد فيه سلطات الاحتلال من ممارساتها الاستيطانية في منطقة الفرديس وجب الذيب.

يُشار إلى أن الفرديس تفتقر للخدمات، ويعيش المواطنون في ظروف صعبة تفتقر للبنية التحتية، في سياق تضيقات الاحتلال عليهم، بعدم التوسع والبناء.

وتتعرض منطقة الفرديس وما يُحيط بها منذ سنوات إلى هجمة استيطانية واعتداءات كما حدث في تجمع "جب الذيب" ومدرسة تحدي 5، وسرقة الأراضي والاستيلاء على لوحات شمسية وإخطار منازل في حي الزواهرة.

ويقع جبل الفرديس على بعد عشرة كيلومترات إلى الشرق من بيت لحم، ويرتفع الجبل سبعمائة وثمانية وخمسين متراً فوق مستوى سطح البحر، ويطلّ

وربطها في مناطق أوسع للاستيلاء على مزيد من الأراضي. وفي محافظة جنين استولت مجموعة من المستوطنين على جبل "أبو الشوارب" بالقرب من قرية كفر راعي جنوب غرب جنين، بزعم أنه أملاك دولة، وقد تفاجأ أهالي البلدة باستيلاء المستوطنين على الجبل البالغة مساحته نحو 100 دونم وقيامهم بشق طريق تؤدي إليه بهدف تعزيز الاستيطان في تلك المنطقة.

على صعيد آخر، طالب قادة المستوطنين رئيس الوزراء الإسرائيلي "نفتالي بينيت" بالعمل على عقد اجتماع للجنة التخطيط والبناء التابعة للإدارة المدنية، للمصادقة على مخططات بناء استيطاني عاقله منذ حكومة بنيامين نتنياهو، وصرح "دافيد الحياتي" رئيس مجلس "يشع" الاستيطاني "البناء في المستوطنات هو الشيء الأساسي، ويجب السماح للبناء في جميع المناطق"، ويخشى المستوطنون حالياً من تجميد البناء في المستوطنات بسبب ما يُشاع من تفاهات مع الإدارة الأميركية الجديدة.

الاحتلال يُقيم بوابة حديدية وبرج اتصالات شرق بيت لحم

أقامت قوات الاحتلال الإسرائيلي، بتاريخ



جنوب نابلس إلى اعتداءات متواصلة من قوات الاحتلال وقطعان المستوطنين الفاطنيين بمستوطنتي "براخا ويتسهار" المقامة على أراضي القرية.

وتتمثل اعتداءات المستوطنين على القرية، بحرق المحاصيل الزراعية، ومحاولة حرق البيوت والمدرسة والمسجد، وتكسير أشجار الزيتون، وتخريب السيارات.

وتنطلق من "يتسهار" أكثر الهجمات عنفاً بحق المواطنين في قرى نابلس، وشكّلت المستوطنة حاضنة لما يُعرف بـ"فتيان التلال"، وهي مجموعة من المستوطنين ارتكبت عدة جرائم منها حرق عائلة دوايشة وقتل المواطنة عائشة الرابي وحرق مساجد ومركبات.

منح المستوطنين تراخيص للسيطرة على آلاف الدونمات بالضفة

منحت سلطات الاحتلال الإسرائيلي المستوطنين تراخيص تسمح لهم بالسيطرة على آلاف الدونمات الزراعية الفلسطينية المحيطة بـ6 بؤر استيطانية في الضفة الغربية المحتلة.

وذكرت صحيفة "هآرتس" العبرية بتاريخ 29 يوليو 2021، أن منظمة "السلام الآن" العاملة داخل الكيان الإسرائيلي، حصلت على رد من حكومة الاحتلال بأنها خصصت 8500 دونم من الأراضي الفلسطينية لصالح تلك البؤر لغايات الرعي والأعمال الزراعية.

وقالت المنظمة: "إن وزارة الزراعة في حكومة الاحتلال دعمت 3 منظمات استيطانية لترسل متطوعين للعمل في تلك البؤر بمبالغ تصل لنحو 4 ملايين



توسع من خلال بناء (25000) وحدة استيطانية خلال العقد المقبل، وأن هناك مخططين لمستوطنات صناعية في محافظة بيت لحم هما "بيتار عيليت" و"معالي عاموس".

يُشار إلى أن الاستيطان زاد أكثر من 8 أضعاف عما كان عليه في السنوات الماضية، ومخطط الاحتلال هو رفع عدد المستوطنين في الضفة إلى مليون مستوطن خلال السنوات القليلة القادمة.

وكان ما يُسمى بـ"الصندوق القومي اليهودي" قد عزم في الآونة الأخيرة على إطلاق خطة جديدة لتوسيع أنشطته الاستيطانية في الضفة المحتلة.

وتركز الخطة على منح أولوية للاستيلاء على الأراضي التي تحتوي بؤراً استيطانية والأراضي التي تحيطها.

الاحتلال يُخطّر بهدم بئر وغرفة زراعية شرق يطا

أخطرت قوات الاحتلال "الإسرائيلي" بتاريخ 28 يوليو 2021 بهدم بئر لجمع المياه وغرفة زراعية بتجمع الفخيت

شيقل سنوياً". ويدور الحديث عن مزارع للمستوطنين أقيمت على أراض فلسطينية خاصة قرب مستوطنة "ألون موريه" شرق نابلس، وشرق رام الله وفي الأغوار وجنوب الخليل.

وعقبت وزارة زراعة الاحتلال قائلة: "إنها منحت تصاريح الرعي والزراعة بناءً على توصيات من ما يُسمى "الإدارة المدنية" التابعة لجيش الاحتلال".

وتُشكل نسبة المستوطنين إلى الفلسطينيين في الضفة الغربية حوالي 23 مستوطناً مقابل كل 100 فلسطيني، في حين بلغت أعلاها في محافظة القدس حوالي 70 مستوطناً مقابل كل 100 فلسطيني.

وتصاعدت وتيرة الاستيطان في الضفة الغربية، بشكلٍ مضطرد خلال الأعوام الأخيرة، من حيث الكم وحجم الضرر الواقع على المواطنين الفلسطينيين.

وتتعرض عدة مناطق في الضفة الغربية وخاصة في الأغوار والقرى المحاذية للمستوطنات لهجمة متواصلة بهدف مصادرة المزيد من الأراضي وشق طريق استيطانية وتهجير السكان.

وحسب المخططات الإسرائيلية هناك

شرق يطا جنوب الخليل.



وأكد منسق لجان الحماية والصمود فؤاد العمور، أن قوات الاحتلال أخطرت بهدم بئر لجمع مياه الأمطار للمواطن جابر الدبابسة، وغرفة زراعية من الصفيح للمواطن فؤاد العمور بتجمع الفخيت، علماً أن الاحتلال هدم الغرفة الزراعية في السابق وأعيد بناؤها.

وصعدت قوات الاحتلال في الآونة الأخيرة من عمليات الهدم والإخطارات في الضفة الغربية؛ تكريساً للسياسة الاستيطانية.

إعلانها منطقة عسكرية مغلقة.

وبيّن العمور أن المواطنين حاولوا التصدي لآليات البناء التابعة للمستوطنين ومنعها من الوصول إلى أراضيهم قبل إغلاق قوات الاحتلال المنطقة وإعلانها منطقة عسكرية مغلقة.

ويسعى الاحتلال ومستوطنوه إلى فرض سياسة تنفير للمزارعين ومنعهم من الوصول إلى أراضيهم تجنباً لسرقة آلياتهم أو فرض الغرامات عليهم؛ وصولاً إلى ترك الأرض واستفراد الاحتلال بها.

وتتعمد سلطات الاحتلال أيضاً إيقاع الخسائر المادية بالمزارعين المتمسكين بأرضهم، من خلال استهداف الاحتلال للجرارات الزراعية التي هي شريان الحياة للمزارعين.

ولم يدع الاحتلال ومستوطنوه متنفساً أو فرصة للأهالي لكسب لقمة عيشهم، دون أن يُحاربوهم ويُضيّقوا عليهم بها، فجرّوا الأشجار، ودمروا المحاصيل، وسلبوا المراعي الخضراء، وهدموا الحظائر.

مستوطنون يزرعون أشجاراً في الأغوار

زرع مستوطنون، بتاريخ 19 يوليو 2021، أشجاراً في منطقتي الفارسية وعين الحلوة بالأغوار الشمالية.

وقال الناشط الحقوقي عارف دراغمة: "إن المستوطنين يُواصلون زراعة الأشجار والاستيلاء على الأراضي في منطقة خلّة خضر بالفارسية، وحول نبع الحلوة الذي استولي عليه قبل أشهر".

وتتعرض الأغوار لهجمة شرسة وممنهجة منذ احتلالها عام 1967 من قوات الاحتلال وقطعان المستوطنين معاً؛ حيث ينتشرون على أكثر من 21 مستوطنة وبؤرة استيطانية على امتداد الأغوار الفلسطينية.

ويستولي المستوطنون على أخصب منطقة زراعية تحت تهديد السلاح، وبأوامر من جيش الاحتلال من خلال

مستوطنون يعيدون بناء بؤرة استيطانية في الخليل

أعاد مستوطنون، بتاريخ 25 يوليو 2021، بناء بؤرة استيطانية في قرية بيرين جنوبي الخليل جنوب الضفة الغربية المحتلة.

وأفاد منسق لجنة حماية وصمود جبال جنوب الخليل ومسافر يطا فؤاد العمور أن مجموعة من المستوطنين أعادوا بناء بؤرة استيطانية على أراضي المواطنين في قرية بيرين بحماية جيش الاحتلال والإدارة المدنية.

وأوضح أن المواطنين هدموا نصباً تذكاريّاً بنّاه المستوطنون قبل شهرين، في ذات المكان بالقرب من مستوطنة "بني حيفر".

وأشار إلى أن المستوطنين وسعوا مخططهم الاستيطاني للشروع في بناء بؤرة استيطانية جديدة في مكان النصب المهدوم بهدف التوسع الاستيطاني، وربط مستوطنات الاحتلال المقامة على أراضي جنوب الخليل.

الاحتلال يستولي على "حفار" جنوب الخليل

استولت قوات الاحتلال "الإسرائيلي"، بتاريخ 18 يوليو 2021، على "حفار" أثناء عمله باستصلاح أراضٍ زراعية جنوب الخليل.

وأفاد منسق لجان الحماية والصمود جنوب الخليل فؤاد العمور، أن قوات الاحتلال استولت على "حفار" للمواطن نادر عرفات الرجيبي، أثناء عمله في استصلاح أرض للمواطن أكرم أبو سنيينة في منطقة بيرين جنوب الخليل، بدعوى أن المنطقة مصنفة (ج).

وداهمت قوات الاحتلال بتاريخ 18 يوليو 2021 قرية بيرين، ومنعت المواطن موسى مخامرة وعدداً من العمال من إقامة جدار استنادي في محيط أرضه التي تبلغ مساحتها 6 دونمات، وأعلنتها منطقة عسكرية مغلقة.

وتتعمد قوات الاحتلال والمستوطنون التضييق على أهالي بيرين؛ بهدف حملهم على الرحيل منها، لمصلحة توسيع مستوطنة "بني حيفر" المقامة على أراضي القرية.

وتتعرض قرية بيرين باستمرار لمحاولة مستوطنين تحت حماية سلطات الاحتلال الاستيلاء على أراضيها بهدف إقامة بؤرة استيطانية عليها.

وتتطلق أغلب الاعتداءات من مستوطني "كريات أربع" شرق الخليل الذين حاولوا أكثر من مرة نصب خيام في أرض بمنطقة خلايل المغربي، في قرية بيرين لمواطنين من عائلتي ناصر الدين وغيث.

الأمم المتحدة: "إسرائيل" هدمت 474 مبنى فلسطينياً في 2021

قال تقرير للأمم المتحدة بتاريخ 16 يوليو 2021: "إن قوات الاحتلال "الإسرائيلي" هدمت ما لا يقل عن 474 مبنى فلسطينيين في الضفة الغربية منذ



للمرة الثامنة.. الاحتلال يهدم مساكن في حمصة الفوقا بالأغوار

هدمت جرافات الاحتلال الإسرائيلي، بتاريخ 15 يوليو 2021، عدداً من المساكن في قرية حمصة بالأغوار الشمالية المحتلة.

وقال مسؤول ملف الأغوار في محافظة طوباس، معتز بشار، في بيان: "إن قوات الاحتلال الإسرائيلي هدمت عدداً من المساكن والخيم والبركسات والحظائر للمواطن وليد سليمان أبو كباش؛ في إطار استهداف الاحتلال منطقة الأغوار الشمالية لتنفيذ مخططاته الرامية لتهجير السكان والاستيلاء على أراضيهم".

وقد هدمت جرافات الاحتلال الإسرائيلي سابقاً مساكن، واستولت على منشآت الفلسطينيين في القرية، للمرة السابعة، منذ أواخر العام الماضي وبداية عام 2021 وشددت قوات الاحتلال على المواطنين لتهجيرهم بالقوة ونقلهم عبر آلياتها العسكرية، لنقلهم خارج القرية.

بداية عام 2021.

وذكر التقرير الصادر عن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية (أوتشا) أن من تلك المباني المهدمة 150 مبنى مؤلفاً من المانحون.

وأوضح أن أعمال الهدم أدت إلى تهجير 656 فلسطينياً، منهم نحو 359 طفلاً، مشيراً إلى أن ذلك يُمثل زيادة في عمليات الهدم قدرها 32% في عدد المباني المستهدفة، وزيادة تُقارب 145% في استهداف المباني الممولة من المانحين مقارنة بعام 2020.

وأشار التقرير إلى أن 84 فلسطينياً فقدوا منازلهم في 14 يوليو 2021 بعدما سلبت قوات الاحتلال 49 مبنى على الأقل في تجمع رأس التين الرعوي في منطقة الأغوار.

وينحدر المهجرون من 13 أسرة فلسطينية تضم 53 طفلاً و14 امرأة، ولا يزال هؤلاء يمشون في التجمع، بيد أنهم عرضة لخطر متزايد بترحيلهم قسراً عنهم، بحسب التقرير.

وتقع قرية الخضر إلى الغرب من مدينة بيت لحم، وتبعد عنها حوالي 5 كيلومترات. وتُحاول سلطات الاحتلال السيطرة على الأراضي الصالحة للزراعة فيها من خلال إقامة جدار الفصل العنصري، بعد أن صادرت جزءاً من أراضيها وأقامت عليها مستوطنة "كفار عصيون". والمستوطنة هي كيبوتس أنشأه الاحتلال عام 1967 على أرض مساحتها 4500 دونم، ويقطنها 461 مستوطناً، بالإضافة إلى مستوطنة "دائنيل" وهي قرية سكنية أنشئت عام 1983 على أرض مساحتها 200 دونم.

والاستيطان في بيت لحم حسن بريجية: "إنه بناءً على تقارير إسرائيلية فإن الآليات الاحتلالية جرفت المقبرة أثناء أعمال توسيع الشارع الالتفافي رقم 60 الواصل ما بين القدس والخليل، والتي تقع على مساحة (4) دونمات في منطقة "خلة عين العسافير" جنوب بلدة الخضر".

وأكد بريجية أن ذلك يُعدّ اعتداءً سافراً على الآثار الفلسطينية حسب القانون الدولي، ويندرج ضمن جرائم الحرب بحق الشعب والتاريخ الفلسطيني.

وشهدت بداية نوفمبر 2020، تشريد 73 فرداً من سكان خربة حمصة، منهم 41 طفلاً، وهدم الاحتلال أكثر من 75 مبنى ومُنشأة بما في ذلك خيام وحظائر حيوانات وألواح شمسية.

وتُحظر الأمم المتحدة تدمير البيوت والممتلكات العقارية، وبحسب المادة 53 من اتفاقية جنيف الرابعة: "يُحظر على السلطة القائمة بالاحتلال تدمير الممتلكات العقارية والشخصية ما لم تكن ضرورية للغاية خلال العمليات العسكرية".



الاحتلال يجرف أكبر مقبرة كنعانية جنوب بيت لحم

جرفت قوات الاحتلال الإسرائيلي، بتاريخ 15 يوليو 2021، أكبر مقبرة كنعانية في فلسطين، والتي تقع في أراضي بلدة الخضر جنوب بيت لحم.

وقال مدير مكتب هيئة مقاومة الجدار



فلسطين الجامعة العربية

القضية الفلسطينية في الأمانة العامة لجامعة الدول العربية حصاد الشهر



1967 وعاصمتها القدس الشرقية، والزام سلطات الاحتلال الإسرائيلي بتنفيذ قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، والعمل من أجل التوصل لحل شاملٍ عادلٍ قائم على دولتين، وفق القوانين والقرارات الدولية، ووفق مبادرة السلام العربية، وفيما يلي نبذة عن نشاط الأمانة العامة خلال شهر يوليو وهو على النحو التالي:

والسعي لنصرتها من خلال الدعوة الى تضافر الجهود العربية والدولية من أجل إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والعمل تمهيد الطريق نحو التوصل لسلام حقيقي عادل وشامل يهدف إلى تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة تطلعاته وحقوقه المشروعة في الحرية والاستقلال بدولته المستقلة على حدود الربع من يونيو/حزيران

تتصدر القضية الفلسطينية جدول أعمال الأمانة العامة لجامعة الدول العربية من خلال اللقاءات التي تجمع الأمين العام وكبار المسؤولين في الأمانة العامة مع الوفود الأجنبية خلال زياراتها إلى مقر الأمانة العامة أو خارجها، إذ يؤكد معالي الأمين العام والمسؤولين في الأمانة العامة في كل محفل على أهمية القضية الفلسطينية ومحوريتها

الصيني، في العلمين بمصر بتاريخ 18/7/2021، حيث تبادلوا وجهات النظر على نحو معمق حول العلاقات العربية الصينية والقضايا الإقليمية والدولية، وقد أشاد الجانب الصيني بإشادة عالية بالجهود المهمة التي تبذلها أمانة جامعة الدول العربية

المتحدة في إعادة تنشيط البعد الدولي لتلك الجهود من خلال محاولة تنشيط الرباعية الدولية وإيجاد شركاء لها تسمح بتنمية تأثيرها.

اجتمع السيد أحمد أبو الغيط أمين عام جامعة الدول العربية مع السيد/ وانغ بي مستشار الدولة وزير الخارجية



السيد أحمد أبو الغيط، الأمين العام لجامعة الدول العربية والسيد "نيكوس ديندياس" وزير خارجية اليونان بمقر الأمانة العامة بالقاهرة بتاريخ 13/7/2021



التقاء الأمين العام السيد أحمد أبو الغيط مع السيد أنطونيو جوتيريش الأمين سكرتير عام الأمم المتحدة على هامش مشاركة سيادته في جلسة مجلس الأمن التي عقدت في 15/7/2021 بنيويورك

أولا نشاط الأمين العام

استقبل السيد أحمد أبو الغيط، الأمين العام لجامعة الدول العربية، السيد "نيكوس ديندياس" وزير خارجية اليونان بمقر الأمانة العامة بالقاهرة بتاريخ 13/7/2021، حيث وقع الطرفان مذكرة تفاهم تعكس عمق العلاقات العربية - اليونانية، والرغبة بالارتقاء بها، وقد عقد الجانبين جلسة مباحثات موسعة، تناولت عدداً من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، وأعرب السيد الأمين العام عن تقديره للمواقف اليونانية حيال القضية الفلسطينية، خاصة خلال الجولة الأخيرة من المواجهات في شهر مايو 2021 وعن تطلعه لقيام اليونان بدور إيجابي داخل الاتحاد الأوروبي في مواجهة بعض الدول الأوروبية التي تتخذ مواقف سلبية بشكل أوتوماتيكي حيال قضية فلسطين وحل الدولتين. وجدد الوزير اليوناني من جانبه التأكيد على أن حل الدولتين يظل الصيغة الوحيدة التي يُمكن على أساسها إيجاد تسوية للنزاع الفلسطيني-الإسرائيلي.

بتاريخ 16/7/2021 التقى الأمين العام السيد أحمد أبو الغيط مع السيد أنطونيو جوتيريش الأمين سكرتير عام الأمم المتحدة على هامش مشاركة سيادته في جلسة مجلس الأمن التي عقدت في 15/7/2021 بنيويورك بشأن الوضع في ليبيا، حيث بحثا الموضوعات والأزمات والتطورات الإقليمية الهامة وسبل تنسيق المواقف للتعامل معها، وقد أكد السيد أحمد أبو الغيط على أهميته البدء في تمهيد الطريق أما استئناف الاتصالات السياسية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي وأثنى السيد الأمين العام على مساعي الأمم



معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية ومعالي مستشار الدولة وزير الخارجية الصيني

للأسيرين أبو عطوان وحرّيات حيث يضرب أبو عطوان عن الطعام لما يزيد عن شهرين متتاليين رفضاً للإعتقال الإداري، فيما تشهد الحالة الصحية للأسير إياد حريبات والمحكوم عليه بالسجن مدى الحياة منذ عام 2002، تدهوراً خطيراً نتيجة الإهمال الطبي الممنهج الذي يتعرض له منذ عام 2014 والمفضي الى إضعاف بنيته وموته البطيء، وذلك ضمن سياسة القتل البطيء والمتعمد التي تنتهجها سلطات الاحتلال ضد الأسرى الفلسطينيين، وحذر في تصريحه من التداويات الخطيرة لاستمرار تجاهل سلطة الاحتلال في تحمل مسؤولياتها باحترام الحق في الحياة والمعايير القانونية الإنسانية الخاصة بالأسرى، ومواصلة تجاهل الوضع الخطير للأسيرين والاستهتار بحياتهما، واستمرار سياسة القتل البطيء المتعمد على مرأى من

ثانياً: نشاط الأمانة العامة

شاركت الأمانة العامة (قطاع فلسطين والأراضي العربية المحتلة) باجتماعات اللجنة الاستشارية لوكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين والتي انعقدت بخاصية الاتصال المرئي يومي 2021/7/1 - 6/30 برئاسة دولة الإمارات العربية المتحدة لمناقشة أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في الدول العربية المضيفة ومواجهة العجز المالي الذي تعاني منه (الأونروا) وسبل تحسين الخدمات التي تقدمها الوكالة للاجئين.

من جهته أصدر الدكتور سعيد أبو علي الأمين العام المساعد رئيس قطاع فلسطين والأراضي العربية المحتلة بتاريخ 4/7/2021 تصريحاً صحفياً بشأن تفاقم الحالة الصحية

بقيادة السيد أحمد أبو الغيط في سبيل صيانة السلام في الشرق الأوسط، وأكد الطرفان في بيان مشترك عقب الاجتماع على أهمية تعزيز المصالح المشتركة للشعبين الصيني وفيما يخص القضية الفلسطينية فقد أكدوا على أهمية الحفاظ على الأمن والسلم والاستقرار، وضرورة التوصل إلى حلول سياسية للأزمات والقضايا الإقليمية وفقاً لقرارات الشرعية الدولية والاتفاقية والمرجعيات ذات الصلة والتأكيد على أهمية الحل العادل والشامل والدائم للقضية الفلسطينية بما يفضي إلى إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود 4 حزيران/يونيو 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، ودعا الجانبان إلى عقد مؤتمر سلام دولي ذي مصداقية أكبر وتمثيلية أوسع بما يحقق السلام العادل والدائم في الشرق الأوسط على أساس "حل الدولتين".

المبارك وجميع المقدسات الإسلامية والمسيحية الفلسطينية وحماية الوضع التاريخي والقانوني القائم في مدينة القدس الشريف.

وفي ضوء البيان الصادر عن رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي بتاريخ 22/7/2021 بشأن لقائه مع سفير "إسرائيل"، (القوة القائمة بالاحتلال) لدى إثيوبيا واستلام أوراق اعتماده وإعلان وزير الخارجية الإسرائيلي عن انضمامها للاتحاد الإفريقي بصفة مراقب، فقد واصلت بعثة الجامعة في أديس أبابا ومجلس السفراء العرب في إثيوبيا عقد اجتماعهم الطارئ بتاريخ 27/7/2021، وقد توافق المشاركون في الاجتماع على الاعتراض الجماعي الرسمي على الخطوة التي أقدم عليها رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي أخذاً بالاعتبار الجوانب الموضوعية والقانونية والصكوك القانونية للاتحاد الإفريقي ومقرراته ذات الصلة، والتي توافق عليها أعضاء المجلس.

العرب التي تم توجيهها إلى وزير الخارجية النمساوي بخصوص موقف الحكومة النمساوية إزاء الأحداث الأخيرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة ورفع العلم الإسرائيلي على مباني المستشارية ووزارة الخارجية.

أصدرت الأمانة العامة بياناً صحفياً بتاريخ 18/7/2021 دعت فيه المجتمع الدولي ومجلس الأمن بضرورة التدخل الفوري وتحمل مسؤولياته لوقف التصعيد الإسرائيلي باقتحام المستوطنين لباحات المسجد الأقصى المبارك بحماية قوات الاحتلال الإسرائيلي وإغلاق البلدة القديمة أمام المواطنين الفلسطينيين وطالبت بضرورة وضع حد لهذه السياسات والانتهاكات الإسرائيلية وحملت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية سلطات الاحتلال الإسرائيلي كامل المسؤولية عن ذلك التصعيد وعن تبعاته وتداعياته، مؤكدة على ضرورة توفير الضمانات اللازمة لحماية المسجد الأقصى

العالم.

• استقبل السيد السفير / حسام زكي، الأمين العام المساعد رئيس مكتب الأمين العام بتاريخ 13/7/2021 السيد / استيفان بالوغ، مدير الشؤون السياسية بوزارة الشؤون الخارجية لجمهورية المجر، ورکز اللقاء على موقف المجر المثير للتساؤل من النزاع الفلسطيني الإسرائيلي سيما في إطار الاتحاد الأوروبي وبخاصة معارضتها إدانة الممارسات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، واستعرض السيد السفير عناصر الموقف العربي من النزاع من خلال حل الدولتين ضمن مسار سياسي تفاوضي موضحاً أن القضية الفلسطينية هي قضية أساسية لدى الجامعة العربية.

• وجّه وزير خارجية النمسا السيد / ألكسندر شالينبيرج رسالة إلى مجلس السفراء العرب في فيينا بشأن طلبه عقد لقاء بشأن الأحداث في الأراضي الفلسطينية المحتلة وتجاوباً مع رسالة مجلس السفراء



نواامد

نمارس الأولمبياد يومياً.. فلسطيني يرسم
معاناة وطنه مع الاحتلال



كثيراً خلال العديد من الأحداث العنيفة
بفلسطين، والتقطتها عدسات المصورين
الفلسطينيين ”وهاي شبهتها بمباراة
المصارعة، لكنها مصارعة غير متوافقة،
فرد أمام عدد كبير“.

مواجهة شرطة الاحتلال هي إحدى الصعاب
التي يواجهها الفلسطينيون بشكل شبه يومي،
وضمن تلك المواجهات هو إلقاء أنبوبة
الغاز المسيل للدموع بعيداً، وهو ما يُشبه
اللعبة بكرة القدم، هكذا رسمها الأسمر،
أما قفز الحواجز، فهذا ما يفعله المقدسيون
عند منطقة باب العامود خلال المواجهات،
إذ يقومون بقفز الحواجز لدخول المسجد
الأقصى.

صمم الأسمر تلك الأفكار مُستخدماً الرسم
الديجيتال الذي يُقننه منذ سنين عديدة
”حسيت إنها الطريقة الأفضل والأسرع
للتعبير عن الفكرة“، حيث يستغرق تنفيذ
الرسم الواحدة حوالي ثلاثة أيام، وقد مال
الفنان الفلسطيني في اختيار الألوان إلى
الفاتحة ذات الطاقة مثل البرتقالي والأحمر
والأصفر ”ولأن الألوان شبابية أكثر مثل
غالبية اللي بيتابعوا الأولمبياد شباب“.

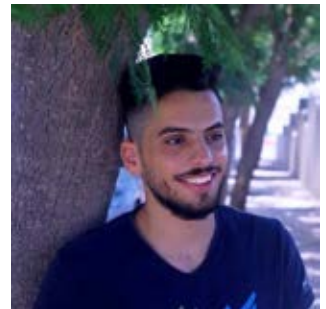
الفلسطيني في حياته اليومية والرياضات
المتعددة داخل الأولمبياد، حيث يقول إنه
بدءاً من طقس إشعال الشعلة التي تتماشى في
رمزياتها مع ما يفعله الفلسطيني، فأهل جبل
صبيح في بلدة بيتا يقومون كل ليلة بإشعال
النار للحفاظ على الجبل ”لأن المستوطنين
بدهم بينوا مستوطنة على رأس الجبل“، وفي
مايو الماضي أقدم المستوطنون على بناء
20 بيتاً متتقلاً فوق الجبل ”والمستوطنين
مش هيتوقفوا بس عند الجبل بعدها بيزحفوا،
هادا هو نظامهم في التوسع لسرقة أراضي
الضفة الغربية“.

كانت الرسمة الثانية تُعبّر عن رياضة
السباحة، حيث يقوم أحدهم بالقفز فوق سور
عكا للسباحة ”سور عكا هو السور اللي
هزم نابليون وارتفاعه عالي جداً، وأهل
عكا معروف عنهم إنهم بيتعلموا القفز من
فوق السور قبل ما يتعلموا المشي“، ويصف
الأسمر أن قدرة الفلسطينيين على السباحة
تبلغ نفس قدرة الأبطال الأولمبيين.

أما الرسمة الثالثة فهي مباراة غير عادلة كما
يصفها الأسمر، حيث يتكالب أفراد شرطة
الاحتلال على شخص واحد، وهو ما تكرر

كان مصمم الجرافيك الفلسطيني نادر
الأسمر يُتابع أولمبياد طوكيو 2020
مثلما يُتابعه أي شخص حول العالم، إلا
أن تعليقاً رآه من شخص يمزح جعله
يُدرِك أن الفلسطيني يُمكنه الحصول
على ميدالية أولمبية بمنتهى السهولة كل
يوم، كان التعليق مفاده ”لو بس بيشوفوا
المشي اللي بنمشيه كل يوم بيدخلونا على
الأولمبياد“، ومن هنا نشأت رسومات
”أولمبياد فلسطين اليومية“ التي انتشرت
على نطاق واسع بمواقع التواصل
الاجتماعي.

عبر رسوم ”أولمبياد فلسطين اليومية“ نفّذ
الأسمر 6 أفكار تُقارن بين ما يفعله المواطن





وشاركت فلسطين في أولمبياد طوكيو بخمسة لاعبين في أربع رياضات هم؛ السباحة، وألعاب القوى، والجودو ورفع الأثقال، وقد فرح الأسمر كثيراً حين انسحب عدد من اللاعبين العرب أمام خصمهم الإسرائيلي "حسيت إن إحنا مو لوحدنا".

الزيتون والرمان ومفتاح العودة. جاءت ردود الأفعال على "أولمبياد فلسطين اليومية" إيجابية جداً، لم يُصدّق الأسمر نفسه، فقد تلقى الكثير من ردود الفعل الفرحية بما عبّر عنه "وما لقيت ولا حد علّق بشكل سلبي".

لم تكن تلك الفكرة الوحيدة التي عبّر بها الأسمر عن فلسطين، قبل ذلك نفذ عدة مشروعات مثل إعادة تلوين صور النكبة، وصمم عدد من المنشورات لفلسطين، كما قدم فكرة تجديد شكل الكوفية الفلسطينية، مُدمجاً إياها برموز خاصة بفلسطين مثل

رسام يتغلب على مرضه
ويتدرج موهبته إلى
لوحات فنية فريدة



ويضيف محمد: "لقد كنت أواجه عقبات حيث كانت مساحات الرسم مساحات صغيرة وكنت لا أستطيع تحويلها لمساحات كبيرة ما دفعني للبحث عن بديل وتم ذلك عبر الرسم الرقمي من خلال هاتفي".

ويوضح يونس الدلو وهو والد محمد أنه "كل العقبات التي كانت تواجه محمد كنا نعمل على تذليلها سواء كانت مادية أم نفسية أم اجتماعية أو ما يحتاجه من قرطاسية وأدوات رسم حيث نوفرها له وكذلك نوفر له الجو المناسب لممارسة ويطور ويبرز موهبته". وتابع محمد: "أنشر أعمالي على منصات التواصل الاجتماعي مثل تويتر وفيسبوك وانستغرام وسناب شات حيث لي حسابات خاصة بي عليها حيث أنشر أعمالي الحديثة أو السابقة وحتى يومياتي أنشرها عبر تلك الشبكات بشكل مستمر".

خلال السنوات الخمس الماضية شارك محمد في معارض محلية وأخرى في دول عربية ويطمح لإقامة معرض يمثل فيه فلسطين حول العالم نيابة عن ذوي الاحتياجات الخاصة.

لوحات فنية خطتها يد الشاب العشريني محمد الدلو الذي يعاني من مرض ضمور العضلات، حيث استطاع تطوير موهبته في الرسم في سن مبكرة متغلباً على العقبات كلها.

ويقول الرسام محمد الدلو: "اجتهدت حتى أنمي موهبتي وأصبحت أتعلم عبر الانترنت وما أتعلمه أطبقه في أعمالي وأصبحت أيضاً أتعلم من اليوتيوب ومن ملفات بي دي اف حتى تمكنت من تطوير موهبتي في الرسم وطورتها بشكل مستمر عبر الممارسة المستمرة في كافة أنواع الرسم".

في السنوات الأولى لموهبته كان محمد يعتمد على الطريقة التقليدية في الرسم ثم أصبح يعتمد على الرسم الرقمي الأمر الذي انعكس إيجاباً على زيادة وتنوع لوحاته الفنية بتشجيع ودعم من والديه.

